الجنيه المصرى والدرهم الإماراتى «إيد واحدة» أمام الدولار

مشروعات البنية التحتية «حضارة مصرية جديدة»

خفض تصنيف البورصة المصرية «مناورة سياسية»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٠٠
الأحد
٨ أكتوبر ٢٠٢٣
٢٣ ربيع أول ١٤٤٥
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«المؤسسات العالمية» تتوقع أعلى تضخم فى تاريخ مصر

العضو المنتدب لأصول القابضة لـ«البورصجية»:

أسعار الأسهم المصرية جاذبة للشراء

فاتورة استيراد القمح فى «بلد الـ100 مليار رغيف»

100 % زيادة فى سعر «السكر» خلال شهرين فقط

90 % من حجم البيانات بين الشرق والغرب تمر عبر مصر

«اللانش بوكس».. «تكلفة دسمة» على جيوب الأسرة

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

الحكومة تضع حلول وبدائل لخفضها..

فاتورة استيراد القمح فى «بلد الـ100 مليار رغيف»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى بلدٍ يُنتج ١٠٠ مليار رغيف خبز سنويًا بسعر مدعم، بمعدل ٢٧٥ مليون رغيف يوميا، يعد توفيرُ القمح تحديًا كبيرًا، لا سيّما مع اتساع الفجوة بين الإنتاج المحلى وحجم الاستهلاك.

فالإنتاج المحلى يبلغ نحو ١٠ ملايين طن، فى حين أن الاستهلاك المحلى يبلغ نحو ٢٠ مليون طن، وهو ما يدفع الدولة إلى استيراد كمية تساوى حجم ما تنتجه محليًا، ما يجعلها المستورد الأول للقمح على مستوى العالم.

ويقدر تقرير مجلس الوزراء المصرى استهلاك البلاد المتوقع فى العام المالى الجديد بـ٢٠،٤٠٠ مليون طن مقابل ٢٠،٢٥٠ مليون للعام الجاري، فيما يتوقع أحدث تقرير لوزارة الزراعة الأمريكية أن يبلغ الاستهلاك ٢٢،٦ مليون طن، مقابل إنتاج نحو ١٠،٨ مليون طن فى الموسم المقبل، ما يعنى أن حجم الواردات من القمح سيبلغ ١١،٩ مليون طن.

وتعوِّض مصر الكميات المتبقية عبر الاستيراد من خلال هيئة السلع التموينية التى تستورد لصالح منظومة الخبز المدعم، بجانب القطاع الخاص.

وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الدولة استوردت قمحا بنحو ٣،٩ مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر من العام الماضي، مقابل ٣،١٨ مليار دولار فى الفترة نفسها من ٢٠٢١، بارتفاع قدره ٧٢٤ مليونا و٤١٧ ألف دولار، من إجمالى فاتورة واردات البلاد البالغة ٨٨ مليار دولار.

وفقا لبيانات رسمية، تعتمد مصر ٢٢ منشأ لاستيراد القمح، بينها روسيا وأوكرانيا وفرنسا وبلغاريا وأمريكا والهند ورومانيا والأرجنتين وأستراليا، ولكن تكلفة الاستيراد تتفاوت بين تلك الدول، لكنّها تبحث اعتماد عملات الدول التى تستورد منها بدلا من الدولار، حيث أجرت تفاهمات مع الصين والهند للتعامل بالروبية واليوان عند استيراد القمح، وفقا لوزير التموين والتجارة الداخلية، عليالمصيلحي.

ويشير تقرير لمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء أن واردات القمح انخفضت بشكل عام منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم بنسبة ٣٩،٥٪، لتصل إلى ٩،٠٢ مليون طن عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٤،٩ مليون طن عام ٢٠١٤.

وتبلغ المساحة المزروعة من القمح هذا العام نحو ٣،٢ مليون فدان قمح، بمتوسط إنتاج يتراوح بين ١٨-٢٠ إردبًا للفدان، أى ما يتراوح بين ٩،٢ – ١٠ ملايين طن، إجمالًا، وتستهدف الحكومة زيادة هذه المساحة إلى ٣،٨ مليون فدان فى الموسم الزراعى المقبل، فى محاولة لتقليل فاتورة الاستيراد، وفقا لوزير الزراعة، السيد القصير، الذى كشف أن المساحة المخصصة للقمح هذا العام شهدت زيادة بنحو نصف مليون فدان، مقارنة بالعام الماضي.

من جانبه، قال هشام الحصري، رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس النواب المصري، إن الحكومة تتبنى خطة لحماية البلاد من التداعيات الخارجية على توافر السلع الأساسية، منها القمح، وذلك عبر التوسع الأفقى بزيادة المساحة المزروعة، والتوسع الرأسى من خلال استنباط أصناف جديدة من التقاوى بإنتاجية مرتفعة، وتوفر المياه.

وأضاف الحصري، أن الدولة تعمل فى الوقت الحالى على استصلاح مساحات ضخمة من الأراضى الصحراوية فى الدلتا الجديدة (غرب دلتا مصر الحالية)، ومشروع مستقبل مصر، وإعادة إحياء مشروع توشكى، وشرق العوينات، إضافة إلى تحفيز المزارعين على زراعة القمح عبر زيادة سعر توريد أردب القمح من المزارعين قرب السعر العالمى لتشجيع الفلاحين من أصحاب الحيازات الصغيرة فى أراضى الدلتا على التوجه لزراعته.

وبحسب تقرير مركز المعلومات، شملت حوافز الدولة لتشجيع المزارعين على توريد القمح لموسم ٢٠٢٣، تخصيص ٤٥ مليار جنيه، لشراء القمح المحلى من المزارعين فى موسم هذا العام بزيادة أكثر من ١٩ مليار جنيه عن العام الماضي، فيما تمت زيادة سعر توريد القمح ٢٥٧،١٪ لموسم ٢٠٢٣، مقارنة بموسم ٢٠١٤، ليبلغ ١٥٠٠ جنيه للإردب فى موسم ٢٠٢٣، من ٨٢٠ جنيهاللإردب فى موسم ٢٠٢٢، و٤٢٠ جنيها للإردب فى ٢٠١٤، وعلى صعيد جهود تنظيم عملية التوريد وزيادة عدد نقاط استلام القمح، فتشمل ٤٢٠ نقطة تجميع لاستقبال القمح من الموردين لموسم ٢٠٢٣، وأن تتم عمليات الدفع للمزارعين إلكترونيا وبشكل فورى خلال ٤٨ ساعة.

ويبدأ موسم شراء القمح من المزارعين فى مصر خلال شهر أبريل نيسان من كل عام، ويقتصر الشراء على الحكومة فقط دون القطاع الخاص.

وأكد وزير الزراعة أن هناك اهتماما على أعلى المستويات من الحكومة بالتوسع العاجل فى المساحات المُخصصة للقمح، والعمل على زراعة كميات إضافية فى الفترة المقبلة، فى ظل توجه الدولة لتطبيق مفهوم «الزراعة التعاقدية» على هذا المحصول، وفى إطار حرص الحكومة على العمل لتحقيق «الاكتفاء الذاتي» من هذا الملف المهم مستقبلا.

وقال القصير إن الوزارة تقدم أيضا للفلاح ممارسات زراعية جديدة مثل التسوية بالليزر والزراعة على مصاطب والتى تسهم فى زيادة الإنتاجية وترشيد استخدم المياه بالإضافة إلى التواجد مع الفلاحين على مدار موسم الزراعة لتقديم النصائح والإرشادات بصفة دورية حسب ظروف التغيرات المناخية لتقديم الإنذار المبكر سوء من خلال الإرشاد على الطبيعة من الجهات المعنية فى الوزارة أو الجمعيات الزراعية والإرشاد الرقمي.

إلى ذلك، أعلنت وزير التموين والتجارة الداخلية على المصيلحى أن الاحتياطى الاستراتيجى من القمح يكفى لمدة ٤،٨ شهر من الاستهلاك، مشددا على أن الوزارة لن تسمح بتقليل الحد الأدنى للاحتياطى عن ٤ أشهر، بل تستهدف زيادته إلى ٦ أشهر.

كما وقعت الحكومة فى أغسطس الماضي، اتفاقا مع «صندوق أبوظبى للتنمية» لتمويل واردات القمح بقيمة ٥٠٠ مليون دولار موزعة على ٥ سنوات بواقع ١٠٠ مليون دولار كل عام، على أن تتولى شركة الظاهرة الإماراتية تنفيذ عمليات التوريد.

وادعت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية أن مصر ستتحول إلى استيراد ما يقرب من نصف مليون طن من القمح من فرنسا وبلغاريا، بعد أن منعت موسكو توريد الحبوب الروسية اعتراضا على تسعير الصفقة، وهو نفاه مساعد أول وزير التموين المصرى إبراهيم العشماوي، فى تصريحات لتلفزيون روسيا اليوم.

وقال العشماوى إن «هذا الكلام عار تماما من الصحة» مؤكدًا أن «علاقتنا مع روسيا استراتيجية وتعاملنا التجارى معها يسير على قدما وساق، كما ذكرت تربطنا بها علاقات تجارية وطيدة».

وجبة التلاميذ ضحية الغلاء..

«اللانش بوكس».. «تكلفة دسمة» على جيوب الأسرة

كتبت- ياسمين عبد الفتاح :

مع بداية العام الدراسي.. تبدأ الأسر المصرية فى ترتيب التكلفة اليومية لاحتياجات الأبناء، ويأتى على رأسها «اللانش بوكس» الذى يحتوى على وجبة الإفطار خلال يومهم المدرسي، والذى ارتفعت تكلفته متأثرّة بالارتفاع الكبير فى أسعار السلع الغذائية التى تدخل فى تحضيره مثل: منتجات الألبان واللحوم والخبز، إضافة إلى الفاكهة والعصائر وعناصر أخرى.. فهل يستطيع ولى الأمر مواجهة هذه الزيادة فى ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية؟

فى هذا الإطار.. يقول المهندس أشرف سرور الأمين العام للجمعية المصرية لمنتجى الألبان: إن الطلب على شراء منتجات الألبان انخفض بنسبة ٢٥٪، مرجعًا ذلك إلى التحديات الجديدة التى طرأت على السوق، موضحًا أنه تم خروج أكثر من ٣٠٠ مزرعة من السوق بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف، والتى تمثل ٥٠٪ من تكلفة إنتاج الألبان والأجبان؛ لذلك لجئت الدولة إلى الاستيراد من الخارج.

ولفت «سرور» إلى أن إنتاج الدولة محليًا يصل إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي، و٢٠٪ يستورد من الخارج لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج التى تصل إلى ٢.٢ مليون طن سنويًا، مشيرًا إلى أن أزمة الأعلاف الأخيرة أدت إلى قلة الغذاء المتوفر فى المزارع، وعليها تم مضاعفة الأسعار؛ مما أثر بالسلب على أسعار منتجات الألبان.

وناشد سرور منتجى الألبان بضرورة تنشيط حركة البيع والشراء، مؤكدًا أن ذلك لن يتحقق دون انخفاض الأسعار بدلاً من فسد المنتج، مشيرًا إلى أن الألبان سلعة غير قابلة للتخزين؛ لأن خصائصة تتغير بعد ٤٨ ساعة.

وقال سعيد الخضرى عضو مجلس إدارة شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية، إن منتجى الألبان قاموا بتقليل الإنتاج بدلاً من تخفيض الأسعار؛ الأمر الذى أدى إلى خلق الأزمة الحالية ومضاعفة أسعار منتجات الألبان، مشيرًا إلى الأمر تطرق إلى عمل سوق سوداء لمنتج يعد من أهم السلع التى يحتاجها البيت المصرى بشكل يومي.

ولفت « الخضرى» إلى أزمة اللبن البودرة المستخدم للأطفال الرضع، ما جعل الشركات تتجه لشراء اللبن الطبيعى بكميات كبيرة، وبالتالى قلة وجوده فى الأسواق، بالإضافة إلى ارتفاع سعره للمستهلكين الكبار.

وأكد أن السبب الرئيسى لحالة الركود فى سوق منتجات الألبان يرجع إلى تكلفة إنتاجه؛ نظرًا لأن صناعة الألبان تعتمد على مستلزمات إنتاج من الخارج، مضيفًا أن ارتفاع سعر الدولار أثر على سعره محليًا، الأمر الذى جعل المستهلك عاجزًا عن الشراء فيستغنى عن المنتج.

واختتم «الخضري» بأن الأزمة الحالية فى ارتفاع أسعار الألبان مفتعلة نتيجة التراجع المتعمد من المعروض فى الأسواق بنسبة ٥٠٪، وذلك رغم وفرة انتاج المزارع، مما جعل السوق تعانى من قلة المنتجات على عكس المفترض فى موسم المدارس.

رغم الاكتفاء الذاتى بنسبة ٩٥٪..

100 % زيادة فى سعر «السكر» خلال شهرين فقط

كتبت: سها يحيى

شهدت أسعار السكر ارتفاعًا كبيرًا فى الأسواق المحلية خلال الأيام الماضية، حيث اقترب سعر الكيلو من ٤٠ جنيهًا؛ مما أثار غضب الكثير من المواطنين، خاصة أن السكر يعد من السلع الأساسية التى يستهلكها المصريون يوميًا.

ووفقًا لتقرير نشر فى «شبكة بلومبرج»، فإن أزمة ارتفاع أسعار السكر لم تقتصر على الأسواق المصرية فقط، بل طالت أيضًا بعض الدول الأفريقية الأخرى فى رواندا وأوغندا وكينيا وتنزانيا.

وكشف حازم المنوفى، عضو الشعبة العامة للمواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية، فى بيان له، أن أسعار السكر ارتفعت فى مصر بنسبة ١٠٠٪ خلال شهرين فقط، موضحًا أن سعر الطن قفز إلى ٣٥ ألف جنيه، مقارنة بـ١٧ ألف جنيه فى يوليو الماضي.

وواصل « المنوفى»: إن مصر لديها اكتفاء ذاتى من السكر بنسبة ٩٥٪، حيث يتم إنتاج ٢،٨ مليون طن سنويًا، فى حين أن معدل الاستهلاك يتراوح بين ٣،١ و٣،٢ مليون طن، موضحًا أن أكثر من ٥٠٪ من السلع الغذائية يدخل فى صناعتها السكر.

وتوقع حدوث طفرة كبيرة فى أسعار المنتجات الغذائية خلال الفترة المقبلة، إذا استمر سعر السكر على هذا المستوى، مطالبًا بتشديد دور الجهات القرابية على السكر، نظرًا لخطورة ارتفاع أسعار على السلع الأخرى.

ومن جانبه، أوضح الدكتور إبراهيم عشماوي، مساعد أول وزير التموين ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، أسباب ارتفاع أسعار السكر فى الأسواق المحلية، قائلًا: «إن سبب ارتفاع سعر السكر يرجع إلى زيادة الطلب عليه بالتزامن مع موسم الاحتفال بالمولد النبوى الشريف، وكثافة استهلاك السكر لعمل حلوى المولد».

وأضاف أن سعر السكر سينخفض خلال الفترة المقبلة، وقد تصل هذه المدة إلى شهر تقريبًا، مؤكدًا أن الدولة لديها مخزون آمن من السكر حتى شهر أبريل المقبل.

وأشار عشماوى إلى أن مصر تستورد من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف طن من السكر سنويًا لتغطية الاستهلاك المحلي، متابعًا أن هناك ارتفاعًا كبيرًا فى سعر السكر بالبورصات العالمية.

وفى محاولة لحل أزمة ارتفاع أسعار السكر، أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية منذ أيام، استيراد ٢٠٠ ألف طن سكر خام، من خلال الهيئة العامة للسلع التموينية وشركة السكر والصناعات التكاملية وشركات البنجر التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، بخلاف الكميات التى تم استيرادها، وذلك فى ضوء توجيهات القيادة السياسية بتعزيز الأرصدة الاستراتيجية من السلع الأساسية بألّا تقل عن ٦ أشهر.

وخلال مؤتمر «حكاية وطن» بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، قال الدكتور على المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، أثناء جلسة بعنوان «التحول الرقمى وحوكمة قطاع التموين»، إن هناك احتياطيًا جيدًا من السكر، وإنه سيتم ضخ كميات لكن بضوابط معينة، كما سيتعهد التجار بسعر معين للبيع.

وتابع أنه سوف يعقد اجتماعًا مع التجار للسيطرة على الارتفاعات، دون أن يكون التسعير جبريًا، لافتًا إلى أن سعر السكر فى المنظومة التموينية كما هو دون أى تغيير.

ويبلغ سعر كيلو السكر فى المنظومة التموينية ١٢،٦٠ جنيه، وتلتزم المنافذ التموينية بصرف الحصص المقررة لكل مستفيد على البطاقة التموينية بواقع كيلو سكر للفرد وبحد أقصى ٦ كيلو للبطاقة.

وبعد أزمة ارتفاعه، أصبح السكر حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعى خلال الفترة الماضية، وكعادة المصريين أعربوا عن استيائهم من ارتفاع أسعار السكر بمنشورات ساخرة، حيث جاءت التعليقات على ارتفاع أسعار السكر عبر مواقع التواصل الاجتماعى كالتالي: «نصيحة، نظرًا لارتفاع سعر كيلو السكر إلى ٤٠ جنيهًا، وكذلك البصل إلى ٣٠ جنيهًا، الكل يحافظ على صحته، فأى دوخه أو إغماءة مش هنلاقى مياه بسكر أو بصلة».

فى حين أرجع بعض رواد مواقع التواصل سبب ارتفاع أسعار السكر إلى جشع التجار، حيث كتب أحدهم: «جشع التجار هو السبب وراء ارتفاع الأسعار، فهل يعقل أن يكون سعر كيلو السكر ٤٠ جنيهًا، الكارثة أن ما يزيد سعره من السلع لا يعود إلى الانخفاض مرة أخرى، وما يحتاجه المواطن العادى من الدولة شيء من الحماية الاجتماعية، وهذا دور مؤسسات الدولة الرقابية».

وكانت الحكومة أصدرت قرارًا فى مارس الماضي، بحظر تصدير السكر بأنواعه لمدة ٣ أشهر باستثناء الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي، وقالت إن وزارة التموين والتجارة الداخلية ستكون المعنية بتقدير الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلي، والتى سيتم تصديرها بعد موافقة وزير التجارة والصناعة.

وفى شهر يونيو الماضي، أصدرت الحكومة قرارًا بمد حظر التصدير لمدة ٣ أشهر إضافية، وفى يوم ٢١ سبتمبر الماضي، أصدرت الحكومة قرارًا آخر بمد حظر تصدير السكر لمدة ثلاثة أشهر باستثناء الكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلية.

عمليات جنى الأرباح تقود المؤشر للمنطقة الحمراء..

خفض تصنيف البورصة المصرية «مناورة سياسية»

كتب- محمد ربيع:

شهدت مؤشرات البورصة المصرية خلال الجلسات الماضية عمليات جنى أرباح قوية، بفعل تعرضها لضغوط بيعية محلية، وبعد تحقيقها مستويات قياسية غير مسبوقة هى الأعلى على الإطلاق.

وتوقع خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، استمرار التراجع فى البورصة المصرية حتى منطقة الدعم عند ١٩٧٠٠ نقطة، وذلك فى سياق عمليات جنى الأرباح التى جرت خلال الأسبوع الماضى، مؤكدين أن هذا التراجع صحى للغاية، ومؤشرات البورصة ما زالت فى الاتجاه الصاعد، لا سيما وأن عمليات جنى الأرباح اقتربت من الانتهاء.

وأرجع محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، السبب الأساسى فى تراجع مؤشرات البورصة المصرية خلال الأسبوع الماضى إلى عمليات جنى الأرباح، لا سيما وأن المؤشرات ظلت مرتفعة وقت طويل، مضيفًا أن نفس السيناريو تكرر خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

وأوضح «عبدالهادي»، أنه من الطبيعى أن يكون هناك جنى أرباح جزئي، لافتا إلى أن مؤشرات البورصة ما زالت تحافظ على الاتجاه الصاعد، خاصة وأن هذا الاتجاه مستمر لأن المؤشر الرئيسى فوق الـ ١٩,١٥٠ ألف نقطة.

وأشار إلى أن عملية التراجع بصدد الانتهاء، مؤكدًا أنه من الضرورى أن يتخطى المؤشر الرئيسى مستوى المقاومة عند الـ ٢٠٥٥٠ أو ٢٠١٠٠ حتى نضمن الانتهاء من عمليات جنى الأرباح.

وأوضح أن قرار تخفيض تصنيف البورصة المصرية مجرد «مناورة سياسية» من الخارج، لمزيد من الضغط على الحكومة المصرية لتخفيض قيمة الجنيه، لافتا إلى أن نسبة الأجانب ضعيف جدًا بالنسبة للسوق المصرية، ولذلك فإن تأثير خروجهم من البورصة ضعيف جدًا، على حد قوله.

فيما أكد سامح هلال، خبير أسواق المال، أن مؤشر البورصة المصرية شهد حركة صعودية فى الربع الثالث من هذا العام، واستطاع المستثمرون تعويض فرق تخفيض قيمة العملة المحلية.

وأوضح «هلال»، أن المؤشر الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» فى الأرباع الثلاثة الماضية سجل مكاسب بواقع ٣٨٪ تقريبا، لافتا إلى أنه بالمقارنة على أساس سنوى يكون المؤشر سجل مكاسب أكثر من ١٠٠٪، بعد ارتفاعه من مستويات ٩٨٠٠ نقطة.

ولفت إلى أن المؤشر وصل إلى مستوى قياسى جديد عند ٢٠٥٠٠ نقطة فى الربع الثالث من العام، فكان من الطبيعى أن تظهر عمليات جنى أرباح قوية داخل السوق.

وذكر أن قرار وضع البورصة تحت المراقبة ليس اعتباطًا، وإنما مبنى على مؤشرات، أهمهم اعتقادهم بعدم المرونة بشأن معاملاتهم الدولارية.

بينما شدد حسام عيد، خبير أسواق المال، على أن مؤشر EGX٣٠ ما زال محافظًا على منطقة دعمه، على الرغم من كسر الدعم واقترابه من المستوى الثاني، مشيرًا إلى أن أكبر جنى أرباح فى الأسهم التى ارتفعت بقوة خلال الفترة الماضية.

ورجح «عيد»، استمرار تراجع مؤشرات البورصة فترة إضافية، خاصة وأن المؤشر عند منطقة دعم ١٩٦٠٠ نقطة، وإذا كسرها وأغلق دونها من المحتمل أن يتراجع إلى ١٩١٠٠ نقطة، وهو دعم متوقع أن يرتد EGX٣٠ منه بالفعل.

وأضاف أن البورصة المصرية تواصل عمليات جنى الأرباح على معظم الأسهم، خاصة الكبرى بضغط مبيعات محلية للمؤسسات والصناديق المصرية، مؤكدًا أنه رغم التراجع إلا أن مؤشرات السوق لا تزال تستمر فى اتجاهها الصاعد.

وعن وضع البورصة المصرية تحت المراقبة لإلغاء تصنيفها، أوضح أنه له تأثير سلبى بشكل عام، لكنه لن يؤثر على أداء البورصة بالقدر المتوقع، مرجعًا ذلك لضعف نسبة المستثمرين الأجانب.

العضو المنتدب لشركة أصول القابضة فى حوار مع «البورصجية»:

أسعار الأسهم المصرية جاذبة للشراء

التوقيت الحالى مناسب لنجاح الطروحات.. ونشاط متوقع للقطاع العقارى

حوار – حنان محمد:

أكد سعيد الفقى العضو المنتدب لشركة اصول القابضة، أن الأسهم المصرية لم يحدث بها طفرات فى الصعود تماشيًا مع انخفاض القوى الشرائية للجنيه وارتفاع الدولار، مقارنة بالاستثمارات الأخرى مثل الاستثمار فى الذهب والعقارات والتى صعدت بنسبة من ٣٠٠-٤٠٠٪.

ورأى أن الوقت الحالى مناسب لتفعيل برنامج الطروحات، مشيرا إلى أن هناك عوامل تساهم فى نجاح الطروحات منها التوقيت المناسب والتسعير العادل والتسويق الجيد

مارأيك فى أداء السوق خلال الفترة الحالية؟

مؤشرات البورصة المصرية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة خلال الوقت الحالى واقترب المؤشر الرئيسى من مستويات ٢٠ الف نقطة، كما اقترب المؤشر السبعينى من مستويات ٣٩٠٠ نقطة، وجاء صعود السوق نتيجة أن أسعار الاسهم ماتزال غير معبرة عن قيمتها الحقيقية، وذلك بالنسبة لأى استثمارات أخرى، فالأسهم المصرية هو الاستثمار الوحيد الذى يدور فى دائرة مغلقة، كما أنه لم يحدث به طفرات فى الصعود تماشيا مع انخفاض القوى الشرائية للجنيه وارتفاع الدولار مقارنة بالاستثمارات الاخرى مثل الاستثمار فى الذهب والعقارات والتى صعدت بنسبة من ٣٠٠-٤٠٠٪

ما توقعاتك لأداء السوق الفترة المقبلة على مستوى المؤشر؟

أتوقع حدوث دورة اقتصادية جديدة لأن سوق الأوراق المالية مازال لم يحقق شئ كما إنه لم يعوض فرق العملة، كما أن المؤشر الرئيسى لديه مستهدفات عند مستوى ٢٠١٠٠ نقطة والذى استطاع الاقتراب منها، متوقعا جنى أرباح وإتجاه المؤشر الثلاثينى نحو مستويات ١٩٦٠٠-١٩٥٠٠ نقطة، خاصة بعد الصعود الذى شهدته الاسهم القيادية، حيث من المتوقع تكوين مراكز شرائية بالقرب منها ومعاودة الاقتراب من مستويات ٢٠ الف – ٢٠١٠٠ نقطة وأن الثبات أعلاها يؤهله لمستويات جديدة

وعن المؤشر السبعينى فهو بدأ بعمليات جنى أرباح ولكن أدائه مرتبط بأداء المؤشر الثلاثينى كما أن لديه دعم عند مستوى ٣٧٧٠ نقطة ولديه مقاومه عند مستوى ٣٩٠٠ نقطة.

ما القطاعات المتوقع نشاطها الفترة المقبلة؟

القطاع العقارى من القطاعات التى سوف تشهد طفرات سعرية الفترة المقبلة حيث أنه محل اهتمام غالبية المستثمرين، خاصة مع اختلاف القيمة السوقية للعقارات وعدم اختلافها على شاشات التداول فبالتالى نرى طلبات استحواذ من قبل شركات خليجية ومصرية، وأرى أن هذا القطاع مازال عند مستويات سعرية جاذبة للشراء، أما القطاع الأخر المتوقع نشاطه هو قطاع الخدمات المالية غير المصرفية والذى لم يحظى بنسب صعود كبيرة خلال الفترة السابقة حيث إنه يمر بمرحلة تجميع حاليا أما أخر القطاعات المتوقع نشاطها هو قطاع البتروكيماويات.

ما أسباب صعود البورصة الفترة الحالية ووصول مؤشرها لمستويات قياسية؟

من أسباب صعود البورصة أن الأسهم المصرية ماتزال جاذبة للشراء، حيث أن الاستثمار بسوق المال لم يحقق طفرات سعرية منذ ١٥ عام، كما أن هناك بعض الطروحات المتوقعة وكذلك بعض الاستحواذات المتوقع حدوثها بقيم أكبر من أسعار شاشات التداول مايشيرإلى وجود فرص قوية لشراء الأسهم.

وأضاف أن هناك اهتمام حكومى كبير بهذا الملف لدخول بضاعة جديدة للسوق وجذب شريحة جديدة من المستثمرين

هل التوقيت الحالى مناسب لتنفيذ برنامج الطروحات وما عوامل نجاحها؟

التوقيت حاليًا مناسب خاصة بعد اقتراب المؤشر الثلاثينى من مستويات ٢٠ الف نقطة، كما أن السوق حاليا فى حاجة إلى بضاعة جديدة تساهم فى جذب مستثمرين جدد، كما أن هناك عوامل تساهم فى نجاح الطروحات منها التوقيت المناسب للطرح والسعر العادل للطرح لأنه يحقق فائدة للدولة وللمستثمر، عن طريق العائد الذى تحققه الدولة من هذه الطروحات والتى تساهم فى توسعة النشاط، أما بالنسبة للمستثمر فالسعر العادل يحقق له ربح عن طريق ارتفاع القيمة السوقية أو توزيع كوبون.

أما العامل الثالث لنجاح الطروحات هو التسويق الجيد من قبل شركات متخصصة محترفة كما أنه عن طريق التسويق يتم جذب شرائح جديدة من المستثمرين مثل ماحدث وقت طرح المصرية للاتصالات والذى يعد أكبر طروحات السوق منذ ٢٠ عام كما أنه تم تكويد مليون مستثمر جديد مؤكدا إننا بحاجة الى مثل هذه الطروحات فى الوقت الحالى لجذب مستثمرين جدد

ماذا عن تأثير الاستحواذات على البورصة خاصة بعد صفقة الشرقية للدخان؟

المستثمرون داخليا وخارجيا يدركون قيمة الشركات المصرية وأن أسعار أسهم هذه الشركات على شاشات التداول غير معبرة عن قيمتها الحقيقية فبالتالى تعد هذه الشركات محل اهتمام من المستثمرين.

وسط عملية اختراق تهز أسواق العملات المشفرة..

إمبراطورية بورصة «بينانس» تسقط

كتب- محمود نبيل:

واجه سوق العملات الرقمية تراجعًا ملحوظًا خلال الشهر الماضي، على خلفية تعرض بعض منصات التداول العالمية لعملية اختراق، عُلّق على إثرها التداول على فترات مختلفة.

وعلّقت منصة «جيبكس» فى هونج كونج عمليات التداول، بعد تعرض منصة «ميكسين» لعملية اختراق، اضطُرت على إثرها لحجز أرصدة ٢٣٠٥ عملاء على الأقل، بقيمة تجاوز ١٨٢ مليون دولار، كما تم تعليق التداول على المنصة وفرض رسوم عالية على عمليات سحب الأرصدة.

عملية اختراق

وفى الوقت نفسه، أعلنت منصة «ميكسين»، خلال منشور على منصة «إكس»، أن مزود الخدمات السحابية تعرض للاختراق، إذ تم سرقة ٢٠٠ مليون دولار من أصولها فى بداية الأسبوع الماضي، لتلجأ بعدها المنصة لتعليق إمكانية سحب العملاء للأرصدة حتى يتم إصلاح الوضع.

وأكد موقع «إنفيستينج» المعنى بمتابعة حركة التداول بالأسواق العالمية، وفقًا لتقرير من شركة «سلو ميست» لأمن سلاسل الكتل، والتى شاركت فى التحقيق مع «ميكسن»، أن عملية الاختراق جرت من خلال الهجوم على قاعدة بيانات مزود خدمة السحابية الخاصة بالمشروع.

ودفعت عملية الاختراق الشركة إلى الإعلان عن عزمها تنفيذ حلول، تضمن لها معالجة الأصول المفقودة لاحقًا.

وتفاعلت الأسواق مع عملية الاختراق التى استهدفت «ميكسين»، إذ هبط الرمز الأصلى للمشروع «إكس آى إن» بنسبة ٨,٦٪ خلال الـ ٢٤ ساعة التى أعقبت عملية الاختراق، لتصل قيمته إلى ١٩٤ دولارًا، كما بلغت القيمة السوقية المجمعة لسوق «الكريبتو» حوالى ١,٠٥ تريليون دولار، فيما بلغ حجم التداولات حوالى ١٤,٧٥ مليار دولار.

وتراجعت «البيتكوين» خلال الـ ٢٤ ساعة التى تلت الاختراق، إلى مستويات الـ ٢٦,١٢٥ دولار، وبنسبة ١,٨٪، فيما سجلت خسائر أسبوعية بنسبة ٤,٤٪، لتصل قيمتها السوقية إلى ٥٠٨ مليار دولار بحلول منتصف الأسبوع.

كما هبطت «إيثريوم»، وهى أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية بعد «بيتكوين»، بنحو ١,٤٪، لتصل إلى ١٥٧٣ دولارًا، بتراجعات أسبوعية بلغت ٤,٣٪، لتصل قيمتها السوقية لنحو ١٨٨ مليار دولار، فيما انخفض سعر عملة «بينانس كوين» بنسبة ١٪ ليسجل ٢٠٨ دولارات.

فيما تراجع سعر عملة «ريبل XRP" بنسبة ٢,٦٪، ليصل إلى ٠,٤٩٦٧٨ دولار، كما شهدت «كاردانو» هبوطًا إلى ٠,٢٤٤٠ دولار، وبنسبة ٠,٨٪، فيما تتراجع خلال الـ ٧ أيام التى سبقت عملية الاختراق بنسبة ٣,٩٪، وهبطت «دوج كوين» إلى مستوى ٠,٠٦٠٧٦٣، وبنسبة ١,٤٪.

وألقت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية الضوء على بعض الأزمات التى تواجهها بورصة العملات المشفرة «بينانس»، والتى باتت إمبراطوريتها السوقية معرضة لهزات قوية، على خلفية بعض الأحكام القضائية الأمريكية.

وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، غادر أكثر من ١٠ من كبار المسؤولين التنفيذيين، وسرّحت البورصة ما لا يقل عن ١٥٠٠ موظف هذا العام، لخفض التكاليف والاستعداد لانخفاض الأعمال.

وبينما لا تزال منصة «بينانس» صاحبة اليد العليا فى مجال العملات المشفرة، فإن هيمنتها تتضاءل بشكل ملحوظ، حسب الصحيفة الأمريكية، والتى رأت أن «بينانس» تتعامل الآن مع حوالى نصف المعاملات التى يتم فيها شراء وبيع العملات المشفرة بشكل مباشر، بانخفاض من حوالى ٧٠٪ فى بداية العام، وذلك حسب بيانات «كايكو".

وأوضحت الصحيفة أنه لا يمكن تحديد ما سيحدث للقطاع إذا اختفت بينانس، نظرا لأنها كانت مسؤولة عن تعزيز قدر كبير من الابتكار والنمو فى مجال العملات المشفرة بشكل عام.

وأجرت وزارة العدل الأمريكية تحقيقًا، استمر لسنوات، قد تؤدى نتائجه إلى توجيه اتهامات جنائية لبينانس وزاو، بالإضافة إلى فرض غرامات بمليارات الدولارات، وفقا لما ذكره أشخاص مطلعون على التحقيق للصحيفة الأمريكية.

كما تواجه منصة «بينانس» أيضًا دعوى قضائية أمام لجنة الأوراق المالية والبورصات، تزعم أنها وزاو يعملان بشكل غير قانونى فى الولايات المتحدة، وسط مزاعم بشأن إساءة استخدام أموال العملاء..

مستشار مالى عالمى لطرح جزء من أسهم «العاصمة الإدارية»

قال خالد عباس، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، إنه يجرى دراسة تعيين مستشار مالى عالمى لطرح جزء من أسهمها فى البورصة المصرية.

كشف «عباس» فى سبتمبر الماضى أن الشركة تخطط لطرح نسبة تتراوح ما بين ٥٪ و١٠٪ من أسهمها فى البورصة، خلال النصف الأول من العام المقبل.

وعينت الشركة فى مارس ٢٠٢٢، بنك الاستثمار المحلى «سى آى كابيتال» مستشاراً لطرح أسهم شركات تابعة لها تعمل فى مجالى الكهرباء والإدارة، فى البورصة المصرية.

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسى إن شركة «العاصمة الإدارية» قد تطرح فى البورصة المصرية فى اكتتاب عام قياسيّ خلال عامين، مشيرا إلى أن الشركة تمتلك أصولاً سائلة بقيمة ١٠٠ مليار جنيه، وأصولاً تحت الإدارة تتراوح بين ٣ تريليونات و٤ تريليونات جنيه، دون الخوض فى مزيد من التفاصيل.

وأشار، عباس إلى أن المرحلة الثانية المتوقع الانتهاء من تخطيطها فى الربع الأول من العام المقبل، والتى تتضمن منطقة صناعية، ستركز على الصناعات النظيفة الصديقة للبيئة فى المدينة الصناعية، وأبرزها الهيدروجين الأخضر، والسيارات الكهربائية، وصناعة الإلكترونيات.

وتبلغ المساحة الإجمالية للعاصمة الإدارية الجديدة ١٧٠ ألف فدان، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان فيها عند اكتمالها ٦,٥ مليون نسمة، على أن توفر نحو مليونى فرصة عمل، فى حين تبلغ التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى من العاصمة ٤٥ مليار دولار، بحسب الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

وستضم العاصمة الجديدة قصر الرئاسة، ومقرّى البرلمان والحكومة، وحياً دبلوماسياً، ومطاراً دولياً، فضلاً عن تأسيس مناطق عمرانية على مساحة تقدّر بنحو ٤٦٠ كيلومتراً مربعاً، تضم ٢٥ حياً سكنياً، ونحو ١,١ مليون وحدة سكنية، و٤٠ ألف غرفة فندقية.

فوائد اقتصادية عديدة لتبادل العملة بين الأشقاء..

الجنيه المصرى والدرهم الإماراتى «إيد واحدة» أمام الدولار

الاتفاقية فرصة مهمة لتطوير الأسواق الاقتصادية والمالية وزيادة التبادل التجارى

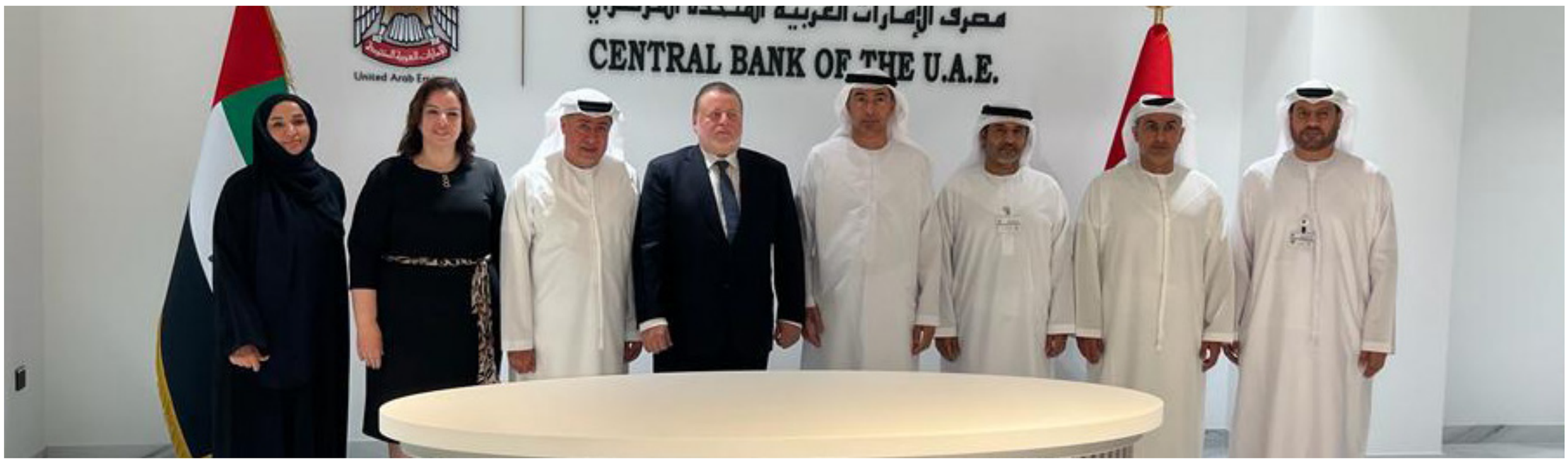

ياسر جمعه

يواصل البنك المركزى المصرى استخدام جميع أدوات السياسة النقدية لتعزيز استقرار الاقتصاد المصرى فى ظل التحديات العديدة التى تواجهه، بما فى ذلك الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتضخم المرتفع وأزمة سلاسل التوريد. ونتيجة لذلك، تعانى مصر من نقص فى العملة الأجنبية.

ومن بين الحلول التى استخدمها البنك المركزى المصري، توقيع اتفاقية مبادلة العملة مع الإمارات العربية المتحدة والتى أشاد بها عدد من الخبراء والمصرفيون، مؤكدين أنها ستلعب دورًا كبيرًا فى تخفيف الضغط على الدولار وتعزيز الاحتياطى الأجنبى لدى مصر، بالإضافة إلى تعزيز التبادل التجارى بين البلدين.

وقال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصرى أن توقيع الاتفاقية يأتى فى إطار تعزيز العلاقات الوثيقة التى تجمع بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات، ويساهم فى تيسير وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين الشقيقين، بما يدعم أواصر التعاون المستمر بينهما فى مختلف المجالات، خاصة وأن عملية مبادلة العملات المحلية تعد بمثابة حجر أساس للتعاون المالى المشترك بين الدولتين الشقيقتين.

وقال خالد محمد بالعمى محافظ مصرف الإمارات المركزى، تعكس اتفاقية مبادلة العملات بين البلدين مدى عمق ومتانة العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وجمهورية مصر العربية، وتشكل فرصة مهمة لتطوير الأسواق الاقتصادية والمالية بين الجانبين انطلاقاً من حرص القيادة الرشيدة فى البلدين الشقيقين على دعم العلاقات الثنائية فى المجالات كافة، والعمل بما يحقق المصالح المشتركة، التى تنعكس بشكل إيجابى على القطاعات التجارية والاستثمارية والمالية وتعزيز الاستقرار المالي.

أكد الخبير المصرفى الدكتور أحمد شوقى أن الاتفاقية بين المصرف المركزى الإماراتى والبنك المركزى المصرى تعكس توجه البلدين نحو تسهيل حركة التجارة الثنائية وزيادة الاعتماد على العملات المحلية.

وتبلغ قيمة الاتفاقية حوالى ١,٤ مليار دولار أمريكي، وتُعتبر هذه الخطوة بمثابة فتح المجال لإبرام المزيد من الاتفاقيات مع العديد من الدول المحيطة سواء على المستوى المصرفى أو المالي.

وتهدف هذه الاتفاقية أيضًا إلى تقليل الاعتماد على العملة الدولارية، التى تشكل حوالى ٥٩٪ من إجمالى الاحتياطيات العالمية. وبالتالي، تساهم فى تقليل سيطرة الدولار وتقليل القيود التى تفرضها هذه الهيئات الدولية، وهو توجه ملحوظ لدى معظم الدول الناشئة نحو استعادة التوازن من خلال اتفاقيات دولية، بما فى ذلك اتفاقية بريكس.

وتساهم هذه الاتفاقية فى تقليل عجز الميزان التجارى وتخفيض الأعباء الدولارية فى المدفوعات المصرية، التى تتجاوز ٥ مليارات دولار أمريكي. كما تساهم فى تقليل الدعم المدفوع على المواد البترولية فى الميزانية العامة المصرية، حيث يتم استيراد أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من الإمارات.

وبشكل عام، تعمل الاتفاقية على تحسين موقف الجنيه المصري والدرهم الإماراتى ليعكس قيمتهما العادلة، بدلاً من الاعتماد على التقييم الدولى لقيمة العملة.

أكدت هبة علاء الدين، رئيسة قسم الدراسات المصرفية فى مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات، أن الاتفاقيات الدولية بين البنوك المركزية تسهم فى تيسير التعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول. وتعزز مثل هذه الاتفاقيات الثنائية تنفيذ الاتفاقات الدولية الكبرى مثل اتفاقية بريكس. وتعتبر الاتفاقيات الثنائية، وخاصة فى سياق السياسات النقدية، خطوة نحو الاتفاقيات الإقليمية.

وتهدف هذه الخطوة إلى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ فى دورها الإقليمى نحو أفريقيا وتنويع أسواقها العربية والأفريقية. وتعود أهمية توقيع هذه الاتفاقية إلى كون الإمارات من أهم الشركاء الاستراتيجيين لمصر، حيث يتجاوز حجم التبادل التجارى بينهما ٥ مليارات دولار أمريكي.

تتمثل أهم فوائد هذه الاتفاقية فى ما يلي:

- تحسين وضع العملة المحلية لكلا الدولتين بدلاً من الاعتماد على عملات أجنبية.
- خفض الأعباء الدولارية لكلا الدولتين فى ضوء توجه العديد من الدول الناشئة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية واعتمادها بشكل كبير على الاستيراد، مما يؤدى إلى فجوة بين الصادرات والواردات.
- تبادل الخبرات بين المؤسسات المصرفية فى البلدين وجذب الاستثمارات المباشرة فى القطاع المصرفى المصري، وذلك فى ضوء توجه مصر نحو إنشاء البنوك الرقمية وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصرى لترخيص البنوك الرقمية. وتستفيد مصر من التعاون مع دولة الإمارات التى تعد من الدول العربية الرائدة فى تجربة إنشاء البنوك الرقمية، حيث تعمل الإمارات حاليًا على تشغيل ثلاثة بنوك رقمية.

وقال الخبير المصرفى محمد شرف، أن توقيع البنك المركزى المصرى ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزى اتفاقية مبادلة العملة، التى تتيح للجانبين مقايضة الجنيه المصرى بالدرهم الإماراتى بقيمة تصل إلى ٤٢ مليار جنيه مصرى و٥ مليارات درهم إماراتي، يعد خطوة استراتيجية ذكية لتعزيز الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تتيح فرص استثمارية متبادلة بين البلدين، وتعزز الثقة فى الجنية المصرى كوسيلة تبادل قوية وموثوقة فى السوق الدولية. وتشكل هذه الخطوة إشارة إيجابية للمستثمرين الإماراتيين، حيث تسهل لهم ضخ استثماراتهم فى مصر بالعملة المحلية، مما يعزز التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين الشقيقين.

كما تساهم الاتفاقية فى تخفيف الضغط على العملات الأجنبية، بما فى ذلك الدولار الأمريكي، خاصة فى ظل الأزمات المتعددة ونقص التدبير العملاتي. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم استخدام الجنيه المصرى فى تسوية عمليات التجارة بقيمة تصل إلى ٥ مليارات دولار، وهو ما يعزز احتياطيات العملة الأجنبية لدى مصر.

ولفت الى ان النتائج المتوقعة للاتفاقية هى زيادة التبادل التجارى بين البلدين وتخفيض تكلفة السلع المستوردة من الإمارات بعد تبادل الدفع بالجنيه المصري. وتعتبر الاتفاقية تجربة اقتصادية هامة لمصر فى هذه الفترة الصعبة، ونأمل أن تتبعها اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج ودول أخرى ذات نشاط اقتصادى متبادل.

وأكد عماد قناوي، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية، أن اعتماد البنوك المركزية للعملات المحلية بين الدول ليس أمرًا جديدًا، والهدف من ذلك هو تخفيف الضغط على الدولار. وأوضح أن اتفاق المصرف المركزى الإماراتى والبنك المركزى المصرى على التعامل بالدرهم الإماراتى والجنيه المصرى يعكس هذا النهج. وأشار إلى أن تبادل العملات له تأثير إيجابى على القطاعات التجارية والاستثمارية، ويساهم فى توفير العملة الأجنبية وبالتالى تخفيف الضغط على الدولار.

وأضاف قناوى أن هذا الاتفاق يرسل رسالة قوية إلى العالم بشأن قوة الاقتصاد المصري، حيث يتيح لاقتصاد قوى مثل الاقتصاد الإماراتى التعامل بالعملة المحلية مع مصر فى التجارة والاقتصاد. وأوضح أن هذا يعكس التوجه نحو تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدين وتعميق الروابط التجارية والاستثمارية.

وأكد عبدالفتاح رجب العطار، عضو مجلس إدارة غرفة القاهرة التجارية، أن هذه الاتفاقية ستسهم فى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، وأوضح أن هذا الإجراء سيعزز حجم التجارة بين البلدين ويشجع الشركات المصرية على زيادة صادراتها إلى الإمارات، كما ستسهم أيضًا فى تعزيز الاستثمارات الإماراتية فى السوق المصرية، وتسهيل عمليات الاستحواذ على الشركات المصرية وضخ الأموال فيها لتطويرها. كما ستساعد فى زيادة استثمارات الإمارات فى أذون الخزانة المصرية، مما يسهم فى تغطية جزء من فاتورة الاستيراد بالدولار وتعزيز الصادرات المصرية إلى الإمارات.

وأكد «العطار» أن التعامل بالعملة المحلية يسهل الإجراءات البنكية والمصرفية فى مجال الاستثمار ويعد حجر أساس للتعاون المصرى الإماراتي، ويمثل خطوة مهمة فى تقليل الضغط على الدولار وتعزيز الاستقرار المالى لمصر.

وفقًا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصري، فإن قيمة التبادل التجارى بين مصر والإمارات قد بلغت حوالى ٤,٩ مليار دولار فى العام الماضي، مقارنةً بـ ٤,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٢١. وتتصدر الصادرات الإماراتية إلى مصر هذا التبادل التجاري، وتشمل الوقود والزيوت المعدنية واللؤلؤ والنحاس والأسماك.

وتصدر مصر إلى الإمارات مجموعة متنوعة من المنتجات، مثل الأحجار الكريمة والآلات والأجهزة الكهربائية والملابس والفواكه والخضروات والنباتات، وفقًا للبيانات التى تم نشرها من قبل الجهاز المركزى للإحصاء المصري. الجدير بالذكر أن سعر صرف الدرهم الإماراتى وفقًا للبنك المركزى المصرى يبلغ ٨,٤٢ جنيه.

«الأهلى المصرى» يشترك فى زيادة رأسمال «إيزى كاش» بنسبة 20 %

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى التوقيع على اتفاقية المساهمين بشأن الاكتتاب فى زيادة رأسمال شركة إيزى كاش للدفع الإلكترونى بنسبة ٢٠٪ من أسهم الشركة بعد الزيادة، بهدف تقديم الخدمات المالية غير المصرفية لأكبر عدد من العملاء.

وبحسب بيان البنك، حضر التوقيع هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى وعابدين عريضة رئيس مجلس إدارة شركة إيزى كاش للدفع الإلكتروني، والمهندس محمد أبو العينين رئيس مجموعة سيراميكا كليوباترا أحد المساهمين الرئيسين فى الشركة، ويحيى أبو الفتوح ودواليا الباز نائبى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري.

كما حضر التوقيع أحمد السعيد الرئيس التنفيذى للاستثمار وأمناء الاستثمار وكريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصري، ومصطفى عمران المدير العام لشركة إيزى كاش للدفع الالكترونى ومساهمى الشركة، وفرق العمل من الجانبين.

وقال هشام عكاشة إن البنك يستهدف من الاستثمار فى شركة إيزى كاش المساهمة فى واحدة من أكبر شركات الخدمات المالية غير المصرفية مما يدعم دور البنك فى مجال الدفع الإلكترونى والخدمات المالية وتقديم الخدمات المالية غير المصرفية لأكبر عدد من العملاء.

وأضاف أن هدف البنك أيضا من هذا الاستثمار جذب شرائح أكبر من غير المتعاملين مع المنظومة المصرفية بما يتسق مع دور البنك الاهلى فى دعم توجهات الدولة والبنك المركزى المصرى فى الشمول المالي، والتحول لمجتمع أقل اعتمادا على النقد، والذى يعد محوراً هاما من محاور التطور الاقتصادى وتقليص القطاع غير الرسمي، إضافة الى الأثر الإيجابى المتوقع من الاسراع بوتيرة إنجاز الأعمال ودورة التحصيل.

وأكد عكاشة، أن هذا التوقيع يعد من إحدى الخطوات المهمة التى يتبناها البنك نحو نشر ثقافة السداد الإلكترونى من خلال المساهمة فى الشركات الواعدة مثل شركة إيزى كاش للدفع الإلكتروني، خاصة أن سوق الخدمات المالية غير المصرفية يعد سوقا واعدا وما زال حجم الطلب كبير على مثل تلك النوعية من الخدمات، بما يشجع البنك على التوسع فى إبرام مزيد من تلك الاتفاقيات سعيا لتشجيع ودعم المدفوعات الإلكترونية والتمويل متناهى الصغر وكذلك التمويل الاستهلاكي.

وقال عابدين عريضة إن التعاون مع البنك الأهلى المصرى يعد إضافة مميزة للشركة وتأتى ضمن خطط واستراتيجيات شركة إيزى كاش لإقامة شراكات متميزة وناجحة مع الجهات التى تتمتع بخبرات وثقل فى السوق المصرية، خاصة فى ضوء تطابق الرؤى لتحقيق الشمول المالى فى شتى أنحاء الجمهورية من خلال العمل على تقديم خدمات تكنولوجيا مالية مواكبة للتطور العالمى لخدمة فئات عديدة من التجار ومقدمى الخدمات والشركات بمختلف أنشطتها.

وأوضح أنه يتطلع إلى شراكة ناجحة مع تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة تتناسب مع أهمية الكيانين، وهو ما تحرص عليه فرق العمل المعنية بكل من البنك والشركة على تحقيقه من خلال التعاون المثمر والتنسيق الكامل فيما بينهما، خاصة فى ضوء امتلاك كلا الطرفين للإمكانات المطلوبة لتحقيق تلك النتائج.

«البنك الأهلى» يكرم «فريق اليد» على برونزية البطولة العربية

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الاهلى المصرى تكريم فريق ناديه «البنك الأهلى لكرة اليد» خلال إقامة حفل بمقر البنك بالتجمع الخامس تقديرا له بالحصول على الميدالية البرونزية فى البطولة العربية الأخيرة التى عقدت بالسعودية وجاء الفريق فى مقدمة جدول ترتيب دورى المحترفين الموسم الحالى بالفوز فى كافة المباريات دون تعادل او خسارة.

وبحسب بيان البنك، جاء التكريم بحضور يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى واللواء أشرف نصار المشرف على أندية البنك الأهلى المصري، ورئيس مجلس إدارة نادى البنك بالقاهرة، وأشرف العلقامى رئيس مجلس إدارة نادى البنك الأهلى المصرى بالإسكندرية، ومحمد مصطفى فياض أمين صندوق نادى البنك الأهلى المصرى بالإسكندرية، وأحمد السرسى عضو لجنة كرة اليد، كما حضره بعض من قيادات البنك وأعضاء والجهاز الفنى للفريق.

وأثنى يحيى أبو الفتوح على التطور الكبير والملحوظ فى الأنشطة الرياضية بنوادى البنك الأهلى المصري، والتى لم تعد مقتصرة على الممارسة وأنما تحولت بجدية إلى أعداد أبطال من أبناء البنك مدعمين ببعض العناصر الخارجية، مشيدا بجهود لأعبى الفريق والجهاز والفنى والإدارى التى أثمرت عن هذا الإنجاز التاريخي.

وقال أشرف نصار إن خطة الإعداد التى تم وضعها منذ عام ٢٠١٥ لصعود الفريق إلى دورى المحترفين تمت من خلال تشكيل لجنة لكرة اليد ووضع خطة بداية من موسم ٢٠١٦/٢٠١٧ خلالها تم الاستعانة بالخبرات من لأعبين وأجهزة فنية وصولا إلى حصول فريق كرة اليد بنادى البنك الأهلى على برونزية كأس مصر للموسم المحلى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وتتويجه ببرونزية البطولة العربية.

بسبب ضغوط نقص تدفقات النقد الأجنبى..

«المؤسسات العالمية» تتوقع أعلى تضخم فى تاريخ مصر

كتبت- منال عمر:

رجحت تقارير صادرة من مؤسسات اقتصادية عالمية وصول معدلات التضخم- وتيرة زيادة الأسعار- فى مصر إلى الذروة خلال الربع الأخير من ٢٠٢٣ مع استمرار ضغوط نقص النقد الأجنبى واحتمالات خفض جديد فى قيمة الجنيه مع قرب المراجعتين الأولى والثانية من صندوق النقد الدولي.

كان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أعلن مؤخرا ارتفاع المعدل السنوى للتضخم فى أغسطس إلى ٣٧,٤٪ على مستوى المدن، وإلى ٣٩,٧٪ على مستوى الجمهورية مقابل ٣٦,٥٪ و٣٨,٢٪ على الترتيب فى يوليو الماضي، مسجلا بذلك رقما قياسيا جديدا.

فيما أعلن البنك المركزى انخفاض معدلات التضخم الأساسي- الذى يستبعد فيها احتساب بعض السلع سريعة التغير مثل الخضروات والفاكهة، والسلع المحددة أسعارها إداريا- إلى ٤٠,٤٪ خلال أغسطس من ٤٠,٧٪ فى يوليو الماضي.

ومعدلات التضخم الحالية لا تزال أبعد بكثير عن المعدلات المستهدفة من البنك المركزى والبالغة ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

نظرة ستاندرد تشارترد

توقع بنك «ستاندرد تشارترد»، الذى يأخذ من بريطانيا مقرا له، أن تصل معدلات التضخم قريبا إلى ذروتها عند نحو ٤١٪ قريبا، وذلك بعد تسجيلها مستوى قياسيا-على مستوى المدن- بلغ ٣٧,٤٪ فى أغسطس الماضي.

وأوضح أن هناك الحاجة إلى مزيد من التعديل فى أسعار صرف العملات الأجنبية -مرونة سعر صرف الجنيه- خاصة مع توقع المراجعة الأولى والثانية المجمعة لصندوق النقد الدولى قبل نهاية العام الجاري.

وبسبب اختناقات أزمة النقد الأجنبى لجأت مصر إلى طلب قرض من صندوق النقد الدولى وحصلت على موافقة فى ديسمبر ٢٠٢٢ على تمويل بقيمة ٣ مليارات دولار يصرف على شرائح متساوية على مدار ٤٦ شهرا لكن بشرط التزام مصر بسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى من أهمها اتباع سعر صرف مرن للجنيه مقابل العملات الأجنبية.

كان من المقرر إجراء المراجعة الأولى لتنفيذ البرنامج وأداء الاقتصاد فى مارس الماضى لكن الصندوق أجلها حتى الآن انتظارا لتطبيق بعض الإجراءات المتفق عليها خاصة بشأن ما يتعلق بتنفيذ بيع حصص حكومية فى شركات ضمن برنامج طروحات، إلى جانب استمرار الالتزام فى تطبيق نظام مرن لسعر الصرف.

وبحسب جدول الاتفاق مع الصندوق، كان من المفترض أن تجرى المراجعة الثانية للبرنامج بدءا من منتصف سبتمبر الجاري، لكن ليس هناك أى مؤشرات واضحة حتى الآن على إتمام المراجعة قريبا.

توقعات فيتش سوليوشنز

توقعت شركة «فيتش سوليوشنز» فى تقرير لها صدر مؤخرا، أن يستمر معدل التضخم السنوى بمصر فى الارتفاع، ليصل إلى ذروته عند نحو ٤١٪ فى أكتوبر ٢٠٢٣، وذلك بسبب ضعف العملة واختناقات العرض وزيادة الأسعار المحددة إداريا.

وتواجه مصر على مدار سنة ونصف أزمة تراجع تدفقات النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة فى أدوات الدين الحكومية (أذون وسندات خزانة) تزامنا مع الأزمة الروسية الأوكرانية.

وتزايدت الضغوط التضخمية مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، والسماح للجنيه بالانخفاض بنحو ١٤٪ فى ٢١ مارس ٢٠٢٢ وبأكثر من ٢٤٪ فى أكتوبر ٢٠٢٢، و٢٠٪ أخرى من قيمتها فى يناير ٢٠٢٣، مع تحرك السلطات المصرية إلى نحو سعر صرف أكثر مرونة ومحاولة معالجة الاختلالات فى سوق العملات، وفقا للتقرير.

وتوقعت فيتش سوليوشنز، سماح البنك المركزى المصرى بتراجع سعر صرف الجنيه بنحو ١٨,٦٪ مقابل الدولار بنهاية العام الجارى ٢٠٢٣ ليقترب أسعار الصرف الرسمى للعملات الأجنبية (بالبنوك) من أسعارها فى السوق الموازية بشرط قدرة الحكومة على جذب تدفقات نقد أجنبي.

ورجحت، ارتفاع سعر الدولار إلى ٣٨ جنيها بنهاية العام الجارى مقارنة بمتوسط ٣٠,٩٦ جنيه فى البنوك (ليقترب من مستواه فى السوق السوداء الذى يدور بين ٣٨ و٤٠ جنيها)، وفق ما ذكرته فى تقريرها.

ورجحت فيتش سوليوشنز انخفاض قيمة الجنيه بشكل طفيف على المدى الطويل بسبب ارتفاع احتياجات التمويل الخارجى ومستوى الدين الحكومى الذى سيبقى المستثمرين الأجانب حذرين تجاه الاقتصاد.

وأدى عودة مصر إلى اتباع سعر صرف مرن من مارس ٢٠٢٢ إلى هبوط حاد فى سعر الجنيه، وهو ما أسهم فى ارتفاع سعر الدولار فى مقابله بنحو ٩٦٪ حتى قبل نهاية سبتمبر الجاري، ليقفز متوسط سعره فى البنوك من ١٥,٧٦ جنيه فى ٢٠ مارس قبل الماضى إلى أقل من ٣١ جنيها بقروش قليلة حاليا وظل ثابتا على هذا السعر من منتصف مارس الماضي.

ورغم هذا الانخفاض فى قيمة الجنيه مقابل الدولار لا يزال صندوق النقد الدولى يطالب مصر باتباع سعر صرف أكثر مرونة حتى وصوله إلى نقطة التوازن أى قيمته الحقيقية بما يساعد على جذب موارد من النقد الأجنبي.

لكن تقرير فيتش لم يستبعد تأخير الحكومة بعض الزيادات لأسعار بعض الخدمات أو المنتجات الموجهة حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤ لإبقاء التضخم فى مسار أقل مما كان سيحدث خلال النصف الثانى من ٢٠٢٣ فى حال إقرار هذه الزيادات.

وترى فيتش سوليوشنز أن معدلات التضخم ستظل فوق مستوى ٣٥٪ فى الفترة المتبقية من النصف الثانى من ٢٠٢٣ بسبب العوامل الموسمية والزيادات فى الأسعار واختناقات العرض، أى قلة المعروض السلعي.

وتوقع تقرير «فيتش سوليوشنز» أن يبلغ متوسط التضخم ٣٥,٤٪ فى ٢٠٢٣، ارتفاعًا من متوسط ١٣,٩٪ فى عام ٢٠٢٢ مع احتمالات استقرار العملة بحلول النصف الثانى من ٢٠٢٤.

واستقرار سعر صرف العملة، بحسب التقرير، سيضع التضخم على مسار هبوطى ثابت سيسمح للتضخم بأن يصل فى نهاية عام ٢٠٢٤ إلى أعلى بقليل من هدف التضخم الذى حدده البنك المركزى المصرى والذى يتراوح بين ٥٪ إلى ٩٪.

ورجحت الشركة فى تقريرها، بناءً على تلك النتائج، أن يبلغ متوسط التضخم ١٩,١٪ فى عام ٢٠٢٤، و٧,٢٪ بشكل سنوى خلال الفترة بين عامى ٢٠٢٥ و٢٠٣٢ وسط توقعات بتباطؤ نمو الأسعار بعد استقرار سوق العملات، وانحسار اختناقات سلسلة التوريد فى جميع أنحاء العالم، وتوسع الطاقة الإنتاجية فى البلاد، والانتهاء من تخفيضات الدعم.

وعلى الرغم من أننا نتوقع انخفاض معدل التضخم إلى حد ما عما كان عليه فى السنوات السابقة، فإن نمو الأسعار سيظل مرتفعا مقارنة بالعالم، وفق التقرير.

QNB الأهلى يدعم صندوق الإسكان الاجتماعى بمليارى جنيه

كتبت- منال عمر:

أعلن بنك QNB الأهلى توقيع بروتوكول تعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى بقيمة ٢ مليار جنيه للتمويل العقارى لشريحتى محدودى ومتوسطى الدخل.

وبحسب بيان للبنك، قام بالتوقيع على البروتوكول من عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، ومحمد بدير، الرئيس التنفيذى لـ QNB الأهلي، بحضور عبد الله رشدي، نائب الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري.

وعن البنك حضر التوقيع طارق فايد، مساعد الرئيس التنفيذى والرئيس التنفيذى لقطاعات الأعمال، وأيمن جمجوم، رئيس القطاعات التجارية- التجزئة المصرفية والمشروعات المتوسطة والصغيرة- ونغم قنديل رئيس قطاع التجزئة المصرفية، وماريان فهمي، مديرة إدارة التمويل العقاري.

وقالت منى عبد الحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، إنQNB الأهلى يعد أحد أهم شركاء الصندوق لتمكين المواطنين ذوى الدخل المحدود حيث سيوفر البنك فى هذه المرحلة بقيمة ٢ مليار جنيه ليصبح إجمالى مبلغ التمويل العقارى من البنك لعملاء الصندوق ٥ مليارات جنيه.

وقال محمد بدير، الرئيس التنفيذى لـ QNB الأهلي، إن توقيع بروتوكول التعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعى يأتى استكمالًا للجهود التى يبذلها الجانبان لتوسيع نطاق عمليات دعم التمويل العقارى لجميع العملاء.

وأشار إلى حرص QNB الأهلى على دعم مبادرات التمويل العقارى منذ انطلاقها تماشياً مع توجيهات البنك المركزى المصري.

وأضاف أن البنك حقق تقدما فى قطاع التمويل العقارى الذى حقق نموا بنسبة ٦٧٪ فى عام ٢٠٢٢، حيث بلغت محفظة التمويلات العقارية ٥,٥ مليار جنيه يستفيد منها أكثر من ٢٤ ألف عميل.

بالإضافة إلى طرح البنك قروضا عقارية مصممة للاستجابة لمتطلبات العملاء باقة من الخدمات والمنتجات المصرفية لدعم تمويل العقارات، وفق ما قاله بدير.

CIB ينظم ملتقى لتوظيف ذوى الهمم بالتعاون مع «التضامن» و«العمل»

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى مصر CIB، عن تنظيمه لملتقى توظيف مُخصص لذوى الهمم، بالتعاون مع وزارتى التضامن الاجتماعي، والعمل، وذلك إيمانًا منه بأهمية التنوع والاختلاف كأساس للابتكار وحرصًا منه على إتاحة وغرس ثقافة بيئة العمل الشاملة، وتوفير فرص متكافئة للجميع.

وقال البنك فى بيان له، إن الملتقى التوظيفى عقد يوم الثلاثاء الماضى بهدف خلق حلقة وصل بين الباحثين عن عمل من ذوى الهمم من كافة محافظات مصر، ومتخصصى الموارد البشرية بالبنك لاستكشاف الفرص المُلائمة لإمكانياتهم، بالإضافة إلى تصميم ورش عمل متنوعة بمُشاركة عدد من الكوادر المُتخصصين لتنمية مهاراتهم وتأهيلهم على دخول القطاع المصرفي.

ويعكس ذلك استراتيجية BIC وجهوده المبذولة لدمج ذوى الهمم وتفعيل دورهم فى المجتمع، وهو ما يتماشى مع توجهات البنك المركزى المصري، ورؤية مصر٢٠٣٠، ويتسق مع أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف العاشر المعنى «بالحد من أوجه عدم المساواة»، بحسب البنك. ولدى BIC، وفق ما أورده فى البيان، باع طويل فى تمكين ذوى الهمم، فقد أطلق البنك مُبادرة «rehtegoT retteB» لتوفير فرص عمل لذوى الهمم فى فروع وإدارات البنك المختلفة.

كما شارك البنك فى عدد من الفعاليات وملتقيات التوظيف مما يدعم بدوره المساواة والاندماج بين جميع أفراد المجتمع، ويتماشى مع مسؤولية البنك تجاه إتاحة ممارسات الاستدامة بالمجتمعات المحيطة بأعماله. ويُعد BIC هو أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، وأفضل بنك بالأسواق الناشئة على مستوى العالم، حيث يقوم بتقديم مجموعة واسعة ومُتميزة من المُنتجات والخدمات البنكية لعُملائه، ويتضمن ذلك أكثر من ٥٠٠ شركة من كُبرى المؤسسات والشركات التى تعمل فى مِصر بمُختلف أنواعها، بحسب البيان.

وأوضح البنك أنه بفضل علامته التجارية الرائدة، نجح البنك التجارى الدولى فى تقديم أفضل الحلول المالية لعُملائه من الأفراد والشركات الصغيرة والمُتوسطة، وهو ما مَكّنه من جذب المزيد من العُملاء الجُدُد، ليُحافظ بذلك على مركزه كأكثر البنوك التجارية تحقيقًا للأرباح فى مصر لأكثر من ٥٤ عامًا.

«المركزى» يتفق مع بنك التنمية الصينى على استخدام عملة صينية بالمشروعات

كتبت- منال عمر:

اتفق حسن عبدالله محافظ البنك المركزى المصرى مع تان جيونج رئيس بنك التنمية الصينى على بحث التوسع فى استخدام «الرنمينبي»- عملة صينية وحدتها اليوان- فى المشاريع المستقبلية، وكذلك أنشطة التمويل المشترك.

وقال البنك المركزى فى بيان له إن هذا الاتفاق جاء خلال زيارة حسن عبد الله للعاصمة الصينية بكين، وقيامه والوفد المرافق له بزيارة المقر الجديد لبنك التنمية الصيني.

وكان فى استقبال محافظ البنك المركزى والوفد المرافق له تان جيونج رئيس بنك التنمية الصيني، الذى حرص على اصطحاب الوفد المصرى فى جولة بالمقر الجديد، وفق البيان.

واتفق الجانبان بالعمل على تيسير فتح مكاتب جديدة للشركات والبنوك الصينية فى مصر، لتعزيز التعاون المشترك، وفق البيان.

وأعقب الجولة سلسلة من الاجتماعات بين الجانبين، وذلك بحضور رامى أبو النجا نائب المحافظ، والسفير عاصم حنفي، سفير مصر لدى جمهورية الصين الشعبية، وعدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية فى الصين، وفق ما أورده بيان المركزي.

وخلال الاجتماعات، بحسب البيان، دعا محافظ البنك المركزى المصري، تان جيونج رئيس بنك التنمية الصينى لزيارة مصر فى القريب العاجل.

وأكد عبد الله أن البنك المركزى المصرى يرحب بتواجد بنك التنمية الصينى بالسوق المحلية كمؤسسة مالية متكاملة، كما دعا الجانب الصينى إلى زيادة استثماراته بالسوق المحلية فى المجالات ذات الأولوية للدولة المصرية.

وقال رئيس بنك التنمية الصينى إنه يشجع التكامل المالى والتعاون الإقليمى على كافة المستويات بين الجانبين كما يشجع أيضا البنوك الصينية على زيادة تواجدها فى مصر.

ودعا جيونج، صندوق التنمية الصينى الأفريقى إلى تكثيف جهوده فى مصر خلال الفترة المقبلة.

وفى ختام الاجتماعات، وفق بيان البنك المركزى « أعرب رئيس بنك التنمية الصينى عن سعادته بالاجتماع مع محافظ البنك المركزى المصرى فى بكين، وزيارته إلى بنك التنمية الصيني، والتى تعد الأولى له، مما يجعلها زيارة هامة تساعد فى تدعيم العلاقة بين البلدين وتعزيز التعاون المشترك، خاصة وأن بنك التنمية الصينى يولى اهتمامًا كبيرًا بتمويل مشروعات البنية التحتية والطاقة بالسوق المصرية".

وقال سونج لى رئيس صندوق التنمية الصينى الافريقى إن الصندوق يتطلع إلى ضخ المزيد من الاستثمارات فى مصر خاصة فى مجالات الصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والتدريب المهني، مع مواصلة الاستثمار فى مشاريع البنية التحتية من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتركيز على المجالات الاستراتيجية الحكومية كالقطاعين الزراعى والمالي.

التكلفة ١٠ تريليونات جنيه فى ٨ سنوات والتنفيذ فى وقت قياسى..

مشروعات البنية التحتية «حضارة مصرية جديدة»

كتب رأفت كمال:

منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكم فى عام ٢٠١٤ أولى البنية التحتية أهمية خاصة من منطلق أنه لا يوجد استثمار سواء فى الزراعة أو الصناعة أو السياحة إلا بوجود بنية تحتية سواء فى الطاقة أو الطرق أو المطارات أو الموانئ التى تساعد على وجود عمل متكامل وفى هذا الإطار كشف الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال فعاليات مؤتمر «حكاية وطن بين الرؤية والإنجاز» التى أقيمت بالعاصمة الإدارية منذ أيام إن مصر أنفقت خلال الـ ٨ سنوات الماضية ١٠ تريليونات جنيه على مشاريع البنية التحتية والتى شملت إنشاء طرق وموانئ ومدارس ومستشفيات وتطوير السكك الحديدية مشيرًا إلى أن الشركات المصرية هى التى نفذت تلك المشروعات باستثمارات كانت يمكن أن تكون أكبر لو نفذتها شركات أجنبية.

وخلال السنوات الماضية اتخذت الدولة المصرية منهجًا خاصًا لتحسين البنية التحتية ككل تضمنت رفع كفاءة المحاور والطرق والعمل على تطوير منظومة مترو الأنفاق وإدخال النقل الكهربائى للتحول للنقل الأخضر المستدام خلال السنوات القادمة مع خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب المصرى وخلق مجتمعات عمرانية جديدة ينتج عنها التوسع فى الرقعة السكانية وانعكس ذلك على مؤشرات تطوير البنية التحتية حيث تقدمت مصر ٣٠ مركزًا فى مؤشر البنية التحتية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى الذى يقيس مدى توافر وجودة البنية التحتية للنقل البرى والبحرى والجوى والبنية التحتية للخدمات السياحية.

وقد أشادت وسائل إعلام عالمية بمشروعات البنية التحتية الهائلة التى نفذتها مصر خلال الـ٨ سنوات الماضية واعتبرت أن وتيرة تطوير هذه المشاريع فريدة من نوعها على مستوى العالم مستندة فى ذلك لتقرير التنمية البشرية العالمى الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ والذى أشار لتقدم مؤشر التنمية البشرية فى مصر بـ١٩ مرتبة نتيجة لهذه المشروعات التى وصفها التقرير بأنها ستعزز مكانة مصر كواحدة من أكثر الدول أهمية فى الشرق الأوسط والقارة الإفريقية.

وأكدت وسائل الإعلام العالمية إن وتيرة تطوير البنية التحتية فى مصر ستسهم حتمًا فى تأكيد دورها إقليميًا ودوليًا مستكرة النقد الموجه لهذه المشروعات وأنها انتقادات تتعمد تقويض فوائد هذه المشروعات على حياة المواطنين المصريين وأجيالهم القادمة مشيرة إلى أن مشروعات البنية التحتية التى تنفذها الدولة المصرية مكسب ممتاز لمصر وشعبها وأن ما تبنيه مصر اليوم من طرق وجسور وسكك حديدية ومدن نموذجية هو استثمار سيفيدها فى الحاضر والمستقبل فالبنية التحتية ستبقى ولا أحد ينكر اليوم أن وجود الأهرامات فى مصر مصدر فخر للبشرية جمعاء أيًا كان من بناها أو خطط هيكلها.

يقول الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادى إن البنية التحتية فى كل مكان بالعالم عنصر غاية فى الأهمية وحجر أساس الدول فإذا كانت هناك بنية تحتية جيدة نجد استمرارًا للاستثمارات القائمة وزيادتها بشكل مستمر مشيرًا إلى أن مصر نفذت بنية تحتية تؤهلها أن تكون فى الريادة دائمًا واستطاعت معرفة ما تحتاجه منها فلكل عصر وتوقيت بنية تحتية مختلفة عن سابقه فالآن تعتمد البنية التحتية على الطاقة وكلما تغيرت يتم تحديث البنية التحتية وفقًا لها لافتًا إلى أن هناك تطوراً فى الطاقة يجبر دول العالم على تحديث البنية التحتية من أجل استمرار الصناعات القائمة وللمزيد من الصناعات بما يتواكب مع البنية التحتية وكل ما هو جديد فى الثروة الصناعية.

وأوضح الشافعى أن مصر تستغل كل ما لديها من مواد خام ومواد أولية لتدخل فى الصناعة حيث وصل حجم الاستثمارات المباشرة إلى ٩,١ مليار دولار بناءً على ما تم فى البنية التحتية وتحسينها من خلال المشروعات العملاقة مشيرًا إلى هناك مشروعات مثل الرمال السوداء وهو مشروع قومى للبنية التحتية يمكن للدولة من خلاله أن تنشئ منتجًا محليًا قادرًا على أن يدخل فى العديد من الصناعات سواء هياكل السيارات والطائرات والسيراميك والبويات وكل هذه الأشياء المواد الخام التى تدخل فى صناعتها لم تكن متوفرة ولكنها استطاعت توفيرها من خلال البنية التحتية.

ويقول الدكتور ماجد عبدالعظيم الخبير الاقتصادى إن الكم الكبير الذى تم إنجازه من البنية التحتية فى مصر يدعم العجلة الاقتصادية ويجذب الاستثمارات الأجنبية لافتًا إلى أن معدل التنمية فى ازدياد دائم فى وقت لم يكن متوقعًا بسبب جائحة كورونا ومن بعدها الأزمة الروسية الأوكرانية مشيرًا إلى أنه عندما تولى الرئيس المصرى عبدالفتاح السيسى رئاسة مصر كانت فى وضع صعب للغاية لكنه استطاع أن يحولها إلى دولة تملك بنية تحتية قوية يجرى حاليًا الاستفادة منها مؤكدًا أن معدل التنمية البشرية أهم من المؤشرات الاقتصادية كونه يعتمد على أسس وليس صعودًا عابرًا.

وأوضح عبدالعظيم إن البنية التحتية نوعان أولهما الناعمة التى تعد ما يلزم من خدمات لأجل الحفاظ على المعايير الصحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمواطنين أما النوع الآخر وهى البنية التحتية الصلبة وهى ما يقصد بها البنية المادية التى تتمثل فى الطرق والكبارى وما على شاكلتها وأن كليهما فى غاية الأهمية للدولة والسكان لافتاً إلى أن هناك طفرة هائلة فى البنية التحتية الصلبة بما تم إنجازه من مشروعات مثل وسائل النقل والمطارات والكبارى والطرق الجديدة وجميعها أدى لاستقرار الاستثمارات وتطور أداء قطاعات مختلفة مثل السياحة وتراجع واضح فى نسبة العشوائيات بمصر.

«المطورون العرب» تسلم المرحلة الأولى من «نيوم مستقبل سيتى» خلال 2025

تعتزم شركة المطورون العرب القابضة تسليم المرحلة الأولى من مشروعها نيوم مستقبل سيتى بمدينة المستقبل خلال ٢٠٢٥.

وقال أيمن بن خليفة رئيس مجموعة المطورون العرب القابضة، أن مشروع نيوم مستقبل سيتى تطوره الشركة على ٧ مراحل ومن المخطط أن يتم الانتهاء من المشروع بالكامل وتسليمه فى ٢٠٣٠.

وأوضح بن خليفة أن الشركة تضخ إجمالى استثمارات ١٢ مليار جنيه بكافة مراحل المشروع حتى الانتهاء منه فى ٢٠٣٠.

وحققت شركة المطورون العرب القابضة، مبيعات بلغت ٢,٥ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقابل ٨٩٦ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام الماضى بنسبة نمو ٢٧٥٪، وبلغت الإيرادات ٦٨٧ مليون جنيه مقارنة مع ٤٦٨ مليون جنيه بنسبة نمو ١٤٧٪.

ارتفاع مبيعات «بالم هيلز» إلى 35 مليار جنيه خلال 9 أشهر

أعلنت شركة بالم هيلز للتعمير، عن ارتفاع مبيعات الشركة خلال التسعة الأشهر الأولى من العام الجارى بنسبة ١٠٠٪، على أساس سنوي.

وقالت الشركة إنها حققت مبيعات جديدة بقيمة ٣٥ مليار جنيه خلال المدة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأشارت إلى أن المبيعات المحققة خلال التسعة أشهر تجاوزت المستهدف للشركة خلال العام. يشار إلى أن بالم هيلز للتعمير، حققت صافى ربح بلغ ٦٣٨,٨٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل ٥٦١,٧٩ مليون جنيه أرباح خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وسجلت إيرادات النشاط خلال الستة أشهر الأولى من العام الجارى نحو ٦,٩١ مليار جنيه، مقابل ٦,٩٤ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من ٢٠٢٢. وعلى مستوى الأعمال غير المجمعة، تراجعت أرباح الشركة المستقلة خلال النصف الأول من العام الجارى إلى ٣٧١,٨٣ مليون جنيه، مقابل أرباح بقيمة ٥٥١,١٤ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢٢.

عبر الأرباح المرحلة من العام السابق..

«الإسكان» توافق على رفع رأسمال «المقاولون العرب» 500 مليون جنيه

كتبت -صفاء أرناؤوط:

ترأس الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الجمعية العمومية لشركة المقاولون العرب، حيث تم اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠، والإيضاحات المُتممة، والحسابات الختامية عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، وتمت الموافقة على إضافة نشاطين جديدين للشركة، وهما، نشاط رصف الطرق ونقل المواد البترولية، ونشاط الاستثمار والتطوير العقارى والتسويق والدعاية والإعلان.

وأوضح وزير الإسكان، أنه تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للشركة من ٨ إلى ٨,٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه، من الأرباح المرحلة من العام السابق، والمحققة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، والتصديق على القوائم المالية بعد زيادة رأس المال، بالإضافة إلى اعتماد مشروع الموازنة التخطيطية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وخلال كلمته باجتماع الجمعية العمومية للشركة، أكد الوزير، أن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ شهد عدة تحديات اقتصادية غير متوقعة أدت إلى ضغوط تضخمية تعرضت لها جميع دول العالم ومنها مصر، مما كان له بالغ الأثر فى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وإعادة ترتيب أوجه وأولويات الإنفاق العام، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الدولة المصريه فى العمل على تخفيف حدة آثار هذه الضغوط والتداعيات الاقتصادية على المواطنين، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، وبصفة خاصه فى مجال زيادة الأجور والمعاشات، واتخاذ حزمة من القرارات لمضاعفة آليات وسبل الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى الاستمرار فى تنفيذ المشروعات التى تمس الحياة اليومية للمواطنين وبصفة خاصة مشروعات المبادرة الرئاسية حياة كريمة، كما استهدفت الدولة أيضاً مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، وذلك بدراسة طرح مشروعات جديدة لتحقيق هذا الهدف.

وأضاف: يأتى قطاع المقاولات كأحد الركائز الأساسية التى تساعد فى تنفيذ هذه الإجراءات، وهو ما يؤدى الى تنوع واستمرارية المشروعات التى ينفذها القطاع، وتعتبر شركة المقاولون العرب أحد أعمدة قطاع المقاولات المصرى، مما يتطلب منها تطوير أدائها بصفة مستمرة، وتوسيع أنشطتها وانتشارها ومشاركتها مع شركاء مرموقين، وذلك لدعم قدرتها التنافسية، والحصول على حصة سوقية من المشروعات التى يتم طرحها لضمان استمرارية النمو بالشركة، كما أنه من الأهمية بمكان أن تعمل الشركة على استغلال إمكانياتها وطاقتها بكفاءة وفاعلية، مما يدعم مكانتها الرائدة فى هذا القطاع، فى ظل بيئة متعددة المخاطر وسريعة التغير والتحديث المستمر، خاصة أن الشركة تمتلك خبرات متراكمة وسجلا زاخرا بالإنجازات، يعلمها جميع المواطنين فى مصر.

وأشار الوزير، إلى أن نتائج أعمال الشركة خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١، أظهرت ما يلى، انتهاء الشركة من تنفيذ ١٩٠ مشروعاً، والتعاقد على ١١١ مشروعاً جديداً، ونموا فى قيمة الأعمال المنفذة بمعدل قدره ٢٤ ٪ عن العام السابق، حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة ٣٥,٤٤٤ مليار جنيه، تحقق عنها مجمل ربح للنشاط بلغ ٨٥٨ مليون جنيه، وأرباحاً صافية قدرها ٧٤٥ مليون جنيه، إضافة إلى التزام الشركة فى سداد التزاماتها تجاه الدولة، واستمراريتها فى زيادة رأس مال الشركة المدفوع من نتائج أعمالها، حيث بلغ بجملة ما تم سداده من زيادة رأس المال المدفوع خلال الـ٥ سنوات السابقة ٢,٤ مليار جنيه بدون تحمل موازنة الدولة لأى أعباء نتيجة ذلك، بجانب زيادة فى جملة حقوق الملكية بالشركة حيث بلغت فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ١٠,٤٢٦ مليار جنيه (قبل التوزيع) مقابل ٩,٩٧٧ مليار جنيه العام السابق وهو ما يعتبر نمواً للمال العام بالشركة، ووجود رصيد تعاقدات متاحة للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغت ٩٣,٠٥٥ مليار جنيه منها ١٨,٥٧٠ مليار جنيه لفروع خارج الجمهورية تمثل ٢٠ ٪ من حجم التعاقدات، وبالإضافة إلى النتائج المالية التى حققتها الشركة، فإنها تساهم فى توفير فرص عمل، حيث يعمل بها قرابة ٦٥,٤ ألف عامل.

وقال الدكتور عاصم الجزار: ما زال للشركة دور رائد ومتنامٍ فى تصدير صناعة المقاولات المصرية وبصفة خاصة فى الأسواق الأفريقية، مؤكدا حرص الدولة على استمرار نجاح الشركة ومواجهة التحديات التى تعترض مسيرتها فى سبيل نموها بما يحقق حسن إدارتها لأصول الدولة، بوصفها مملوكة ملكية كاملة لها، وواحدة من أهم شركاتها فى تنفيذ أهم المشروعات القومية على مدار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة للدولة.

أكد المهندس أحمد العصار، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، أن الشركة حققت خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نتائج متميزة سواء فى تنفيذ المشروعات أو النواحى المالية، استناداً إلى ما تملكه الشركة من مقومات تساعدها فى تحقيق أهدافها فى مختلف أنشطتها، ومن أهم النتائج، تحقيق الخطة المستهدفة للشركة والمعتمدة من الجمعية العامة، حيث حققت الشركة إيرادات نشاط بمبلغ ٣٥,٤٤٤ مليار جنيه بنسبة ١٠٧٪ من الخطة المستهدفة، وقد نتج عن هذه الإيرادات تحقيق صافى ربح قدره ٧٤٥ مليون جنيه بنسبة ١١٥ ٪ من الفائض المستهدف، و تم استيعاب ما طرأ من زيادات سيادية على المرتبات والتأمينات الاجتماعية وغيرها، دون تحميل أى أعباء على الموازنة العامة للدولة

«المصرية للاتصالات» تتفق على بناء كابل بحرى مع ألبانيا..

٩٠% من حجم البيانات بين الشرق والغرب تمر عبر مصر

كتب: أسامة محمد

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة المصرية للاتصالات، ومجموعة ٤iG المجرية، وذلك للتعاون فى انشاء كابل الياف ضوئية بحرى عالى السعة لربط مصر وألبانيا مباشرة ومنها الى شرق ووسط اوروبا مع تفريعات جاهزة لتوصيل نقاط اخرى عبر المسار.

ويمثّل الكابل المزمع انشاؤه مدخل حركة دولية جديد لقارة أوروبا بالبانيا ويضيف مسار جديد ومتعدد للحركة بين مصر واوروبا يمثل اضافة نوعية الى المسارات الحالية بالبحر المتوسط، ويربط نقاط الاتصال الأساسية فى أوروبا، مثل بودابست وفيينا وفرانكفورت، بالإضافة إلى العديد من نقاط الاتصال المحتملة فى منطقة شرق أوروبا.

وقّع مذكرة التفاهم المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، وجيليرت ياساى رئيس مجلس إدارة شركة ومجموعة ٤iG ، فى القاهرة. وحضر مراسم التوقيع اندراش كوفاتش سفير المجر بالقاهرة، وعدد من قيادات كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركة المصرية للاتصالات.

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن مذكرة التفاهم تستهدف التعاون بين مصر والمجر من أجل تعزيز سبل الربط عبر أنظمة الكابلات البحرية من خلال انشاء كابل بحرى بين مصر والبانيا؛ موضحا أن أهم ما يميز هذا التعاون هو أنه يأتى فى إطار العمل على تنفيذ استراتيجية تستهدف منطقة شرق أوروبا من أجل تعزيز استمرارية الأعمال والتوسعات المستقبلية.

ولفت الوزير إلى حرص الدولة على التوسع فى بنيتها التحتية الرقمية الدولية خاصة وأن أكثر من ٩٠٪ من حجم البيانات التى تنقل بين الشرق والغرب تمر من خلال مصر بسبب موقعها الجغرافى المتميز؛ مضيفا أنه يجرى حاليا تنفيذ مشروعات لزيادة الكابلات البحرية الدولية؛ حيث يوجد بمصر ١٤ كابل بحرى دولى؛ وجارى العمل فى انشاء ٥ كابلات بحرية دولية جديدة من خلال تحالفات دولية.

ومن جانبه؛ أوضح اندراش كوفاتش سفير المجر بالقاهرة أن هذا التعاون يحظى بدعم قوى من المجر؛ مشيرا إلى أن هناك تعاون استراتيجى قوى بين مصر والمجر على المستوى السياسى وفى المجالات المتخصصة؛ معربا عن تطلعه إلى تعزيز التعاون بين البلدين فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوسيع مجالات الأعمال على المستوى الحكومى بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظيرتها بالمجر، وكذلك على مستوى قطاع الأعمال خاصة أن هناك العديد من الشركات المجرية العاملة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهتمة باستطلاع فرص الاستثمار بمصر.

وعلّق المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للمصرية للاتصالات قائلاً: "سعداء بالتعاون مع شركة ٤iG فى خطوة من شأنها أن تمهّد الطريق لإضافة نقطة ارتكاز ومدخل جديد إلى قارة أوروبا بالبانيا، لإضافة مرونة وتوجيه حركة المرور من قارتى أفريقيا وآسيا إلى نقاط تمركز حركة الاتصالات الرئيسية فى شرق ووسط أوروبا.

وتتماشى هذه الاتفاقية مع استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات لتنويع خيارات عبور حوض البحر المتوسط عبر مسارات كابلات بحرية متعددة وعالية السعة تربط بين جمهورية مصر العربية وأوروبا. وسيتم ربط الكابل البحرى بجميع محطات الانزال بمصر عن طريق النظام الجديد "WeConnect" الذى أطلقته الشركة المصرية للاتصالات حديثاً لدعم الاتصال المباشر بين الكابل المخطط انشائه وأنظمة الكابلات البحرية المختلفة الموجودة بمصر."

وعلّق جيليرت ياساى رئيس مجلس إدارة شركة ومجموعة٤iG قائلاً: "يمثّل توقيع مذكرة التفاهم مع الشركة المصرية للاتصالات مرحلة فارقة فى تاريخ مجموعة٤iG ، إذ تُعدّ الخطوة الأولى فى دخولها مجال عمل استراتيجى جديد؛ وهو السوق الدولية لخدمات البنية التحتية للاتصالات.

وتهدف مجموعة٤iG ، من خلال خططها المستقبلية لنشر نظام جديد للكابلات البحرية الدولية، إلى تعزيز تواجدها فى السوق الإقليمية من خلال إنشاء بوابة بيانات البلقان وتوسيع نطاق عمل كابلات الألياف الضوئية على الصعيد الدولي.

ومن المنتظر أن تؤدى هذه الجهود المشتركة إلى فتح آفاق جديدة للتعاون مع شركائنا فى مختلف دول المنطقة." ويهدف الطرفان عبر هذه المذكرة إلى الحصول على حصة كبيرة من سوق البيانات الضخم والمتنامى فيما بين أوروبا وآسيا، وكذلك بين أوروبا وشرق وجنوب أفريقيا.

وتساعد هذه الاتفاقية مجموعة ٤iG على دخول سوق البنية التحتية لنقل البيانات عبر القارات، فيما بين أوروبا وآسيا وشرق أفريقيا.وتمتاز ألبانيا بموقعها الاستراتيجى المميز كإحدى بوابات الدخول لدول شرق أوروبا، كما تتمتع بشبكة من المسارات الأرضية الآمنة العابرة للحدود التى تساعد على دعم الاتصال المباشر بالوجهات الرئيسية المختلفة.

الجدير بالذكر أنه تمتاز الشركة المصرية للاتصالات بكونها الشريك المفضّل لأكثر من ١٦٠ شركة من كبرى شركات الكابلات البحرية الدولية بفضل ما تتمتع به من تاريخ عريق وخبرة عريضة فى مجال الكابلات البحرية الدولية تمتد عبر أكثر من ١٦٥ عاماً.

وتواصل الشركة جهودها الدؤوبة لتطوير مجموعة متنوعة من الخدمات باستخدام أحدث الحلول المتطورة لمواكبة الطلب العالمى المتزايد على الاتصال الدولي، مع الحرص على توفير أقصر مسارات نقل البيانات وأكثرها موثوقية شركائها حول العالم. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الاستثمارات الكبيرة التى تقوم بها المصرية للاتصالات فى تطوير بنيتها التحتية الدولية لتنويع نقاط الإنـزال وأنظمة الكابلات والمسارات الأرضية والبحرية سواء داخل مصر أو خارجها.

خلال الـ٢ سنوات المقبلة..

«دل تكنولوجيز» تستثمر 7.5 مليار دولار بالذكاء الاصطناعى

كتب: ابراهيم علي

قال محمد أمين، نائب الرئيس الأول لشركة دل تكنولوجيز لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا، إن الشركة تعمل على تطوير الكثير من الأمور، وقد استثمرت ٧,٥ مليار دولار فى البحوث والتطوير خلال الثلاث سنوات الماضية، ومثلها سيتم إنفاقها خلال السنوات الثلاث المقبلة ولا سيما فى الذكاء الاصطناعى لمواكبة الثورة الثانية من الذكاء الاصطناعى الخاص بالذكاء الاصطناعى التوليدي.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعى التوليدى سوف يخلق نوعاً جديداً من المعلومات لتقديم خدمات شخصية متخصصة بما يغير شكل الصناعات ويطور من شكل المنافسة، واليوم يتم تطوير الذكاء الاصطناعى بشكل أعلى للشركات والمؤسسات وليس فى استخدامات الأفراد فقط.

وأضاف أن شركة دل تستثمر أيضاً فى المنتجات الطرفية، لأنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف تمثل المعلومات المولدة من الأطراف «Edge» نحو ٧٠٪ من المعلومات بما يشكل رد فعل أسرع ويخدم الكثير من الابتكارات الحديثة مثل السيارات ذات القيادة الذاتية التى بحاجة إلى سرعة كبيرة فى استخدام المعلومات المولدة.

وكشف أن الشركة تقود ما يسمى Zero Trust security «زيرو تراست سيكيوريتي»، حيث يتم اختيار الجهة الموثوق فيها والسماح لها بالدخول إلى النظام وهذا ما لم يحدث من قبل حيث كانت النظم فى السابق تمنع دخول غير الموثوق وتسمح بدخول الجميع، بينما اليوم سوف يعمل نظام «زيرو تراست سيكيوريتي» على إدخال الأشخاص الموثوق فيها فقط.

وأوضح أن التقارير كشفت أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف يصبح ٥٠٪ من الناتج القومى العالمى يعتمد على الناتج الرقمي، واليوم يحصل الإنسان على المعلومات من الآلة ثم يتخذ القرار ويقوم بالتنفيذ بينما فى المستقبل سوف تتخذ الآلة القرار ويقوم الإنسان بالتنفيذ، ومصر قادرة على مواكبة التطور ولدينا الكفاءات والإمكانيات الكبيرة لمواكبة أى تطور عالمي.

وقال إنه بعد إعلان نتائج أعمال الشركة عالمياً وارتفاع مبيعات «دل تكنولوجيز» ارتفعت أسعار الأسهم فى بورصة وول ستريت، يرى العالم أن «دل تكنولوجيز» سوف تمتلك الحلول المستقبلية الأكثر دعماً للعملاء دون غيرها، وهذا ما أدى إلى ارتفاع سهم الشركة فى البورصة الأمريكية.

وأعرب عن ثقته فى أن شركة دل تكنولوجيز سوف تصبح من أكبر ٣ شركات فى العالم خلال الفترة المقبلة والسوق بأكمله يشهد أن الشركة تسير على الطريق الصحيح، وكانت رغم الأزمات الاقتصادية العالمية، من الشركات القليلة التى استمرت فى تطوير منتجاتها وتتوقع ارتفاع مبيعاتها فى النصف الثانى من العام، وقد نجحت فى تحقيق مبيعات بلغت ٢٢,٩ مليار دولار فى الربع الثانى فقط.

وذكر محمد أمين، أن الشركة لديها ١٢٠ ورشة للعمل على كل ما يخص الذكاء الاصطناعى بما يؤكد أن الشركة سوف تشهد قريباً طفرة كبيرة فى مجالات الذكاء الاصطناعي، ولديها مشروع من خلاله تقود ٣٠ شركة عالمية فى مجالات الأمن السيبراني، وكذلك لديها شراكات كبيرة مع كبرى المؤسسات لتطوير السوفت وير، وذكر على سبيل المثال أن الشركة أصبحت لديها القدرة على تأمين معلومات السحابة بشكل أكثر تطوراً، ولديها ١٧ إكذابايت من البيانات.

وقال إن شركة دل تكنولوجيز، تدعم الشباب فى الكثير من أعمالها حيث إن لديها ما يقرب من ١٥٥٠ موظف بمركز التميز والأولوية لتعيين الشباب وهناك مبادرات مع شركاء آخرين لدعم الشباب.

وعلى صعيد التطور فى الروبوتات التى تدير وتقود مختلف أمور الحياة، أعرب عن تمنيه بأن القيادة فى المستقبل تظل للإنسان وليس لأى شيء آخر، مؤكداً أن الجميع يجب أن يعمل لمصلحته الشخصية ويجب أن نسعى جميعاً لتطوير إمكانياتنا والدفاع عن أنفسنا ضد مطامع الأخرين.

وقال إن شركة دل تكنولوجيز لديها نحو ٢ مليون طالب فى ٢٠ دولة معظمها فى قارة إفريقيا تدعمهم الشركة من منطلق المسئولية المجتمعية ولكن ذلك ليس دورها الرئيسى حيث تظل القاطرة الرئيسية لتطوير التعليم فى يد الحكومات والهيئات.

وأوضح أن الشركة تعمل فى ١٦٠ دولة حول العالم، وتعقد مؤتمرها السنوى فى ٤٤ دولة ويكون القرار فى اختيار تلك الدول المستضيفة لمؤتمر الشركة السنوي، من حيث القوة البشرية والطموح والتوقعات التى سوف تشهدها الدولة التى نختارها، ومصر متقدمة بالنسبة لدول أخرى ومتأخرة بالنسبة لدول أخرى من تلك التى تشهد استضافة المؤتمر السنوى لشركة دل تكنولوجيز، وقد شهدت مصر تطوراً كبيراً فى مجالات التحول الرقمى بينما تظل الإمارات أكثر دولة متطورة فى الحكومة الرقمية فى منطقة الشرق الأوسط.

ونصح الشركات أن تكون حريصة فى كيفية استثماراتها ولا بد أن تكون فى الحوسبة المتعددة وهى التى تقرر أين توضع تطبيقاتها فجزء سيكون على السحابة العامة وجزء على السحابة الخاصة وذلك دون أن يشعر العميل بمصدر القرار أو التعامل وهناك قرارات أيضاً سوف تتخذ من قبل التكنولوجيا الطرفية ثم تعود بالمعلومات للسحابة الخاصة بها.

وكشف محمد أمين عن توسعات جديدة للشركة فى نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا وقد حصلت دل تكنولوجيز على مشاريع حكومية عديدة بأرقام كبيرة، حيث فى الشرق الأوسط حصلت على مشاريع حكومية فى الإمارات والسعودية وبولندا وتركيا وحصلت الشركة على مشاريع حكومية كبيرة ولها الحصة الأولى هناك، وفى مصر تعمل الشركة على استكمال المشاريع الحكومية التى حصلت عليها ودائماً ما تدعمها الحكومة فى تنفيذ تلك المشروعات.

«إسلام مأمون» رئيساً لقطاع الخدمات المالية فى «فودافون مصر»

أعلنت شركة فودافون مصر، عن تعيين إسلام مأمون فى منصب رئيس قطاع الخدمات المالية بالشركة، فى إطار جهودها لتعزيز فريق العمل وإثراء التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية، لما لها من أهمية كبرى فى تطوير المجتمع وتحقيق الشمول المالي، من أجل تعزيز النمو الاقتصادى وتحسين جودة الحياة للأفراد والمؤسسات.

يتمتع «مأمون» بخبرة واسعة فى مجالى التكنولوجيا والخدمات المالية، وقضى ما يزيد عن ١٨ عامًا فى شركة NCR Corporation حتى تولى منصب المدير العام فى الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٨، وقد أسهم بشكل كبير فى تطوير الخدمات المالية وتأسيس البنية التحتية للمدفوعات الرقمية فى الشركة من خلال مجموعة من الحلول المبتكرة، بما في ذلك معالجة المدفوعات والتشغيل الآلى للخدمات الذاتية، والبطاقات، وأجهزة الصراف الآلي، ومراكز البيانات، وحلول نقاط البيع وتخطيط موارد المؤسسات للبيع بالتجزئة، وغيرها.

انضم «مأمون» فى عام ٢٠١٨ إلى شركة e-Finance كرئيس تنفيذى للشؤون التجارية، وأسهم فى تطوير وسائل الدفع الخاصة بحلول التمويل الإلكتروني، وتطوير الأعمال بين الشركات والمستهلكين، وتوسيع الحلول الرقمية فى قطاع الإقراض، وعمل بشكل وثيق مع العديد من الوزارات والبنوك والهيئات الحكومية فى مشروعات التحول الرقمى فى قطاعات متعددة، مثل الزراعة والسياحة والنقل والخدمات المالية والشحن.

وفى عام ٢٠٢٠، تم تعيينه رئيسًا تنفيذيًا لشركة eAswaaq Misr وهى شركة ناشئة تابعة لشركة e-Finance. وقاد تحولاً مؤثرًا، حيث أصبحت الشركة واحدة من أسرع الشركات التابعة للمجموعة نموًا، وتقدم منصات رقمية متقدمة وخدمات التجارة الإلكترونية وحلول الإقراض الرقمى لمختلف الصناعات.

وقال إسلام مأمون، رئيس قطاع الخدمات المالية فى فودافون مصر، تعليقًا على تعيينه فى منصبه الجديد: "سعيد جدًا بالانضمام لفودافون مصر، كبرى شركات الاتصالات فى مصر والشرق الأوسط وأفريقيا. تشهد مصر حاليًا ثورة تكنولوجية وقفزة نوعية هائلة فى حلول التحول الرقمى والتشغيل الآلى للخدمات المالية، لذا سأسعى خلال الفترة القادمة لرفع قدرات قطاع الخدمات المالية فى فودافون مصر من خلال التكنولوجيا المالية لدعم رؤية مصر٢٠٣٠ وتحقيق الشمول المالى والتحول الرقمي، بما يتيح لنا تخطى توقعات عملائنا فى السوق المصرى بفضل فريق العمل المتميز الذى أتشرف برئاسته".

حصل "مأمون" على بكالوريوس الاقتصاد عام ١٩٩٨ من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بعد تخرجه، انضم لفرع شركة NCR فى مصر وعمل فى الشركة لمدة ١٨ عامًا. خلال فترة تواجده فى الشركة، شغل مأمون العديد من الوظائف والأدوار المختلفة. بدأ بتولى منصب أخصائى مبيعات الحلول المالية، ثم تولى منصب رئيس الخدمات المالية فى عام ٢٠٠٧. فى عام ٢٠٠٩، انتقل مأمون إلى قبرص، حيث شغل منصب مدير المبيعات للحلول المالية لمنطقة أفريقيا.

خسائر مادية فادحة جراء الزلزال والإعصار..

الاقتصاد المغربى والليبى «تحت الأنقاض»

كتبت: دعاء سيد

تعرض العالم العربى لصدمة كبيرة، بعد تعرض المغرب وليبيا لكارثتين طبيعيتين تسببا فى آلاف الوفيات والإصابات، تاركين ملايين الأشخاص بلا مأوى.

ولم تكن خسائر الأرواح هى الوحيدة جراء الزلزال الذى ضرب المغرب فى الثامن من الشهر الحالي، وإعصار ليبيا الذى تسبب فى فيضانات مروعة، حيث تكبد البلدان خسائر مادية باهظة، وفقًا للتقديرات الأولية.

وتوقع الخبراء أن يؤثر زلزال المغرب على النمو الاقتصادى العام وأرقام الناتج الإجمالى للبلاد، كما أنه سيضيف مزيدًا من الضغوط على الاقتصاد المغربى الذى يعانى من التضخم وتباطؤ النمو؛ بسبب الجفاف وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وبالرغم من ذلك، أشارت السلطات المغربية إلى أنه من المبكر حصد تأثير الزلزال على الاقتصاد الوطنى وإحصاء الخسائر الناجمة عنه بشكلٍ دقيق، ولكن مم المرجح أن يكون للزلزال تأثير سلبىٍ مباشر قصير المدى على الاقتصاد المغربي، مما يؤثر على البنية التحتية وكذلك القدرة الشرائية لسكان المغرب.

ومن المتوقع أيضًا أن يؤثر الزالزال بشكل غير مباشر على النشاط التجارى فى المنطقة على المدى القصير والمتوسط، مع انتشار الضرر الاقتصادى عبر شبكات التجارة وسلاسل التوريد.

وتشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية إلى أن الخسائر الاقتصادية للمغرب قد تصل إلى ٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد، وتوقعت الهيئة أن تتراوح الخسائر بين مليار و١٠ مليارات دولار.

وتوقع الخبراء بأن يتأثر الاقتصاد المغربى الذى يصل حجمه إلى حوالى ١٣٥ مليار دولار، سلبًا بتداعيات الزلزال، خاصة فى قطاع السياحة، بعد تلف بعض المعالم السياحية وتضرر البنية التحتية مثل الطرق والجسور، خاصة فى مدينة مراكش القديمة.

يُشار إلى أن الخسائر الاقتصادية لمتوقعة ستكون أعلى من تلك التى أسفر عنها زلزال تركيا، الذى وقع فى فراير الماضى والذى تسبب فى وفاة أكثر من ٥٠ ألف شخص، كما تسبب فى أضرار بلغت قيمتها ٣٤,٢ مليار دولار، بما يعادل ٤٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى لأنقرة عام ٢٠٢١.

وعلى صعيد ليبيا، فقد تسبب إعصار دانيال الذى ضرب البلاد فى وفاة وفقدان عشرات الآلاف، إذ جرفت السيول المباني، نتيجة انهيار سدّين فيها، بالاضافة لذلك، قُتل أو فقد ٨٪ من سكان مدينة درنة من جراء الفيضانات، وكذلك مُسحت ربع أحيائها من الخريطة، لذا اعتُبرت هذه الفيضانات هى الأسوء فى القرن الواحد والعشرين.

وبناءًا على ذلك، أقرّ البرلمان الليبى ميزانية طوارئ بقيمة تعادل ٢ مليار دولار للمناطق المنكوبة، كما خصصت السلطات الليبية مبلغ ٤٤٦ مليون دولار، لصالح صندوق إعمار مدينتى بنغازى ودرنة، وتسبب هذا الاعصار فى مزيدا من التحديات الجديدة أمام اقتصاد البلاد المثقل بالضغوطات.

وأشار الخبراء إلى أنّ احتياجات المدن والمناطق المتضررة قد تتجاوز ٧ مليارات دولار، لا وبخاصة وأن البنية التحتية تدهورت فى جميع أنحاء ليبيا، وهو ما تسبب فى توقف مظاهر النشاط الاقتصادى اليومى مع إعلان السلطات حالة الطوارئ القصوى وإغلاق المدارس والمتاجر وفرض حظر تجوال، وانهارت آلاف المنازل والمنشآت، وتم تدمير جسور وطرقات عديدة مع القطاع الزراعى والثروة الحيوانية من خلال تجريف مساحات شاسعة من الأراضي، وهو ما تسبب فى القضاء على نسبة ضخمة من المحصول الزراعى ونفوق آلاف الأغنام والمواشي، بالاضافة إلى تدمير ممتلكات المواطنين مثل السيارات والمحلات التجارية، بالإضافة إلى خسارة عشرات الأسواق المركزية وسط البلاد.

يذكر أن الاقتصاد الليبى كان يعانى قبل الكارثة بشكل كبير من تداعيات الصراع المسلح الذى امتد لأكثر من عقد، مما تسبب فى تراجع إنتاج النفط؛ والذ يعد المصدر الرئيسى لإيرادات الموازنة، وأصبح ما يقرب من ثلث السكان الليبيين يعيشون تحت خط الفقر، كما سجل الاقتصاد الليبى انكماشًا فى العام الماضى بنسبة ١٢ ٪.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

08-10-2023
NO.300

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

فعاليات حماسية على مسارح القاهرة والإسكندرية ودمنهور..

اليوبيل الذهبى لانتصارات أكتوبر يزين احتفالات الأوبرا

كتبت - كريمة سلام

أصبحت درة قلاع الفنون الجادة فى مصر والوطن العربى وقارة إفريقيا، وباتت أحد العلامات المميزة فى تاريخ مصر الثقافى والفنى بما تمتلكه من إمكانيات فنية وبشرية.. وتحتفل دار الأوبرا المصرية بمرور ٣٥ عامًا على افتتاحها برئاسة الدكتور خالد داغر بثلاثة أمسيات إبداعية متنوعة تقام مساء اليوم الأحد، الموافق ٨ أكتوبر، تحت رعاية الدكتورة نيفين الكيلانى وزيرة الثقافة.

كما احتفلت دار الأوبـرا باليوبيل الذهبى لانتصارات أكتوبر المجيدة، حيث تقيم عدد من الفعاليات المتنوعة على مختلف مسارحها بالقاهرة والإسكندرية ودمنهور.

وقدمت فرقة الموسيقى العربية حفلًا فنيًا، مساء الخميس ٥ أكتوبر، على مسرح أوبرا دمنهور، ضم نُخبة من المؤلفات الوطنية، كما قامت يوم الجمعة ٦ أكتوبر، حفلًا للفرقة القومية العربية للموسيقى، بقيادة المايسترو الدكتور مصطفى حلمى ومشاركة المطرب أحمد جمال مع نجوم الاوبرا سارة ذكى، أحمد عصام، أحمد سعيد، وذلك على المسرح الكبير، تضمن باقة مختارة من الأعمال الغنائية التى شكلت جانبًا من الوجدان الوطنى لشعب مصر والأمة العربية، وبالتزامن وعلى مسرح الجمهورية، قدم طلاب مركز تنمية المواهب حفلًا يجمع باقة من الأغانى الوطنية والتابلوهات الاستعراضية الحماسية،

ويشار أن صالون أوبرا دمنهور الثقافى يعقد لقاءً مساء غدٍ الإثنين ٩ أكتوبر، على مسرح أوبرا دمنهور، يستضيف خلاله اللواء يحيى اللقاني، ويدور حول بطولات النصر، ويصاحبه عرض أوبريت أكتوبر، مع الشاعر محمود الكريتي، ويديره محمود عبد الغني.

وبمناسبة مرور ٨٠٠ عام على ميلاد السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس وتروى سيرته الذاتية التى شهدت بطولات وانتصارات وأحلام نجح فى تحقيق بعضها.. تعرض دار الأوبرا المسرحية التاريخية « بيبرس الأسطورة»، فى السابعة والنصف مساءً، على المسرح الكبير، بالتعاون مع سفارة كازاخستان بالقاهرة وصندوق دعم الثقافة الكازاخستانية بأوروبا.

ويحتضن المسرح الصغيرعرض ثلاثة أفلام وثائقية فى الخامسة مساءً، بالتعاون مع سفارة اليابان بالقاهرة ، من صناعة مهرجان نارا اليابانى الدولى للفيلم هم: « اينورى، فانتازيا منتصف الصيف، و ذئاب الشرق»، بهدف إلقاء الضوء على معالم مدينة نارا، التى تعد أحد أجمل المناطق فى اليابان، وسعيًا لإبراز جمالها وطبيعتها وتعريف العالم بثراءها وتنوع الثقافة.

وفى الثامنة والنصف مساء على مسرح الجمهورية تحيى فرقة عبدالحليم نويرة للموسيقى العربية بقيادة المايسترو أحمد عامر حفلا يضم مختارات من عيون الطرب يؤديها كل من نهاد فتحى ، أميرة أحمد ، زينب بركات ، تامر عبد النبى ، مصطفى النجدى وإسلام رفعت.

يذكر أن دار الأوبرا المصرية أنشئت بمنحة من الحكومة اليابانية وافتتحت فى ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ وتضم عدة مسارح هي: الكبير، الصغير، المكشوف، والنافورة المستحدث، إلى جانب مسرح الجمهورية، ومعهد الموسيقى العربية بالقاهرة ومسرح سيد درويش بالإسكندرية ومسرح أوبرا دمنهور بالبحيرة.

ومنذ افتتاح دار الأوبرا تلعب دورًا هاماً فى إثراء الحياة الفنية فى مصر، كما باتت مزاراً ومتنفساً فنياً لمختلف فئات الجمهور المصرى والجاليات العربية والأجنبية واتاحت الفرصة للفرق والفنانين الواعدين لتقديم تجاربهم الفنية المتفردة، بالاضافة الى الفنون الجادة الراقية التى تختص بتقديمها من باليه واوبرا وموسيقى كلاسيكية وعربية وصالونات ثقافية ومعارض تشكيلية، إضافة الى تنظيم مهرجانات متنوعة للموسيقى والغناء.

وبرعاية الدكتورة نيفين الكيلانى وزيرة الثقافة، تنظم دار الأوبرا المصرية برئاسة الدكتور خالد داغر مهرجان ومؤتمر الموسيقى العربية دورته الـ ٣٢، فى الفترة من ٢٤ أكتوبر حتى ٢ نوفمبر، ويديه المايسترو هانى فرحات أعماله بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة والنهائية لبرنامج الفعاليات تمهيدًا لإعلانها.

يذكر إنه جارٍ الإعداد لعقد مؤتمر صحفى لكشف تفاصيل المهرجان بحضور القنوات التليفزيونية والمواقع الالكترونية والشبكات الاذاعية، ويتم نقله على الهواء مباشرة على قناة الحياة التابعة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية.